مركز حضرموت
للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر

1
وثائق

السلطنة القعيطية

الإدارة التقليدية والرسمية والثورة

دراسة وتعليق
أ. د. عبدالله سعيد بن جسَّار الجعيدي

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

السلطنة القعيطية

الإدارة التقليدية والرسمية والثورة

ⓒ مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر

رقم الإيداع بالهيئة العامة للكتاب م/ حضرموت: 234/ 2020م

عنوان الكتاب: السلطنة القعيطية.. الإدارة التقليدية والرسمية والثورة.

تأليف: أ. د. عبدالله سعيد بن جسّار الجعيدي

حجم الكتاب: 14 × 21 سم

الصفحات: 110 ص

الطبعة الأولى

1441هـ - 2020م

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

دار الوفاق الحديثة للنشر والتوزيع - مصر

هاتف وواتس آب: 00201008170225

بريد إلكتروني: daralwefaqnet@gmail.com

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

السلطنة القعيطية

الإدارة التقليدية والرسمية والثورة

دراسة وتعليق
أ.د عبدالله سعيد بن جسّار الجعيدي

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

تصدير

اهتم مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر ممثلا بإدارة الدراسات البحوث منذ نشأته بإصدار عديد من الكتب والبحوث والدراسات في الشأن الحضرمي تناولت جوانب تاريخية، وثقافية، واجتماعية، وسياسة. فضلاً عن تحقيق بعض كنوز التراث الحضرمي ونشره، علاوة على ترجمة بعض ما كتب باللغات الأجنبية عن حضرموت في نواحٍ عدة.

ويسعدنا اليوم في إدارة الدراسات والبحوث أن نقدم للقارئ الكريم إصدار سلسلة جديدة تحت مسمى كتاب مركز حضرموت وهي سلسلة متنوعة تشمل عددًا من الدراسات والبحوث لمؤلف أو عدة مؤلفين شريطة أن تكون ذات موضوع واحد. وهنا نجدها مناسبة طيبة لدعوة الباحثين والمهتمين بالكتابة في ضمن هذه السلسلة.

لقد رأت إدارة الدراسات والبحوث بالمركز أن تكون إصدارات السلسلة في موضوع جديد في بابه ويسجل به مركز

حضرموت السبق في تناوله محلياً، وهو باب (وثائق من تاريخ حضرموت) بعنوان: (السلطنة القعيطية: الإدارة التقليدية والرسمية والثورة) ولاريب أن للوثائق بكل أنواعها- التاريخية، والإدارية، والسياسية، والاجتماعية وغيرها أهمية كبيرة في دراسة التاريخ، لاسيما أنها تمثل مادة أصيلة، وتعكس الماضي بكل ما فيه الأمر الذي يجعلها أساسًا متينًا للبحث العلمي.

إن أهمية الوثائق موضوع الكتاب المتعلقة بالتاريخ الحضرمي الحديث المعاصر التي يدرسها ويعلق عليها الأستاذ الدكتور عبدالله سعيد بن جسّار الجعيدي تكمن في كونها تناولت جوانب مختلفة من ذلك التاريخ، كان مسكوتًا عنه في المجال السياسي، والإداري والحضاري، وبذلك اماطت اللثام عن بعض خفايا أحداثها في الزمان والمكان، وأسهمت في ردم بعض الفجوات التي يعاني منها تاريخ حضرموت الحديث المعاصر.

د. حسن صالح الغلام العمودي
مدير إدارة الدراسات والبحوث بالمركز

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

المقدمة

تعرّف الوثائق التاريخية بأنها كل ما له علاقة مباشرة بالمرحلة التاريخية قيد الدراسة أو البحث، وهي تشمل بهذا التعريف النقوش، والمراسلات الرسمية، والمؤلفات المعاصرة، والآثار بكل ما تعنيه من: عمارة، وأسلحة، وعملات، وأدوات منزلية، وحليّ، وصور فوتوغرافية، وتسجيلات صوتية ومرئية وغيرها، ومن المهم التمييز بين القيمة العلمية للوثائق بوصفها أصولاً تاريخية لا غنى عنها في الدراسات التاريخية وبين مدى حقيقة معلوماتها، لاسيما النصوص المكتوبة التي تعبر عن وجهة النظر الخاصة بأصحابها، لهذا تشكل عملية النقد التاريخي للمصادر التاريخية خطوة مهمة تمكن المؤرخ الحصيف من ضبط بوصلته التاريخية في الاتجاه السليم.

والوثيقة كما يقول المؤرخ حسين مؤنس: " هي ما يوثّق كلامك ويدل على أنك تقول ما تقول وتكتب ما تكتب معتمداً على أصول يمكن لغيرك أن يطلع عليها ليتحقق من صحة كلامك."

وعلى أية حال فإن الوثائق مثل النجوم تستمد ضياءها من ذاتها، لكنها لا تبخل بنورها على من اقترب منها، وحاول استنطاقها.

وهذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ هو قراءة للتاريخ في عقر داره، ونجدها مناسبة في توضيح الاختلاف المنهجي عند التأليف التاريخي بين المؤلفات التي تعنى بدراسة موضوع معين بأبعاده الزمانية والمكانية المحددة وبين المؤلفات التي تعنى بتحقيق الوثائق والتعليق عليها. ففي الأخيرة لا يشترط الوحدة الزمانية من حيث التسلسل التاريخي ولا حتى الوحدة الموضوعية التي تتطلب فصولاً ومباحث يشد بعضها بعضاً، بل يترك ترتيب الوثائق من حيث النشر لتقدير المؤلف، لكن من الأهمية بمكان وقد انتظمت الوثائق في كتاب أن يكون لها إطاراً عاماً تلتقي حوله وتستقر فيه وهو حال هذه الوثائق التي تباينت في تأريخها لكن العامل المشترك بينها هو تركيزها على تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، وكشفها لنواح جديدة فيه.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ولأن مثل هذا النوع من التأليف عادة لا يحظى بكثير من الاهتمام من قبل المؤرخين فإننا في مركز حضرموت أولينا هذه الناحية أهمية خاصة، وهذا الكتاب من حيث تصنيفه يعد بداية الانطلاقة. وهنا نجدها فرصة لدعوة المختصين والمهتمين بتحقيق الوثائق ودراستها للإسهام في التأليف ضمن مشروع مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر بعنوان عام: (كتاب مركز حضرموت) حتى تتوفر مادة أصيلة وخصبة يستند إليها الباحثون عند الكتابة التاريخية العلمية .

المؤلف

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

من وثائق حكم اللجنة الشعبية العليا لحضرموت (سبتمبر ١٩٦٧م)

موضوع الوثائق:

تسجل هذه الوثائق صفحة مفصلية من تاريخ حضرموت المعاصر، وبخاصة اللحظات الأولى لظهور سلطة جديدة على أنقاض حكم سلطنتي حضرموت القعيطية والكثيرية، وعرفت هذه السلطة في الأدبيات التاريخية (باللجنة الشعبية العليا) بوصفها جزءًا لا يتجزأ من (الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل)، وقد امتد حكم هذه اللجنة (٧٤) يومًا بدءاً من ١٧ سبتمبر١٩٦٧م إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، وهو تاريخ إعلان استقلال الجنوب، وصارت حضرموت بموجب ذلك محافظة من محافظات (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)، وحظيت باعتراف دولي وعربي. وخلال مدة حكم (اللجنة الشعبية العليا) ظل أمر حضرموت معلقًا من حيث غياب الهوية الرسمية العربية والدولية لها، وقبل ذلك كله كانت الشؤون الخارجية للسلطنتين تحت الإشراف البريطاني بموجب معاهدات

الحماية التي أبرمتاها مع السلطات البريطانية في عدن، لهذا لم يكن للسلطنتين هوية رسمية مستقلة في المحافل العربية والدولية إلى أن اختفتا من الخارطة السياسية، وعلى هذا الحال ترحَّل الوضع في مدة حكم (اللجنة الشعبية العليا) كما سبقت الإشارة.

وقد يبرز هنا تساؤل مشروع وهو لماذا لم يمسك (الثوّار) الحضارمة بزمام الأمور ويعلنوا حضرموت جمهورية مستقلة؟ وفي رأينا هناك اعتبارات تجعل من فكرة إعلان الاستقلال الحضرمي فكرة ضعيفة للغاية، منها أن حكام حضرموت الجدد يمثلون نبتة متدفقة من فكرة العروبة التي تدحرجت ككرة الثلج من الجمهورية العربية المتحدة (الناصرية)، وترسخت في عقول ذلك الجيل على صعيد الوطن العربي، ثم إنهم -أي حكام حضرموت- من الناحية التنظيمية ينضوون ضمن تنظيم (الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل)، وبهذا كانوا ينظرون إلى المسألة الوطنية أو القطرية بوصفها نوعًا من الخيانة للمشروع العربي (الحلم). بمعنى آخر كانت عندهم فكرة الوحدة العربية متقدمة على فكرة الدولة المحلية

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

أو الوطنية. إضافة إلى ذلك فإن حكام حضرموت الجدد على الرغم من مصدر تماسكهم حول فكرة وحدة الجنوب على طريق فكرة الوحدة القومية العربية -كما ذكرنا- فإنهم في داخلهم لا يمثلون كتلة منسجمة في ذاتها بحيث تستطيع تشكيل مواقف سياسية مشتركة، أو تتخذ قرارًا استراتيجيًا مغايرًا.

وكما دونت هذه الوثائق الإجراءات المبكرة للحكم الثوري الجديد في الأيام الأربعة الأولى لوصول (الثوّار) لسدة الحكم، فإنها سجلت آخر فصول السلطنة القعيطية وانهيار أركانها. وهذا يجعلنا نضع السؤال الآتي: هل نحن أمام فعل ثوري يستدعي بالضرورة إطلاق لفظة (التحرير) ذات الدلالة الواسعة أم لفظة (السقوط) التي تحيل عادة إلى أحداث دراماتيكية أو هو انقلاب أو تسليم (اضطراري) من رموز النظام السابق لصالح الجديد؟ هذه التساؤلات والخوض في تفاصيلها ستجرنا إلى موضوعات خارج سياق هذه الوثائق، لكنها مهمة لتحديد المصطلحات بدقة وضبطها دون الانجرار لمصطلحات ذلك العصر المشحونة بالانفعالات،

ومع هذا قد نلجأ في هذه الدراسة لاستخدام مفردات تلك المرحلة كلما اقتضت الضرورة، بوصفها مفردات ترسخت في الكتابات الأدبية، والصحفية، والثقافة الشعبية المعاصرة لها، واللاحقة.

وتَأْمُلُ هذه الدراسة قدر المستطاع تجاوز طريقة التوثيق (المَتْحَفِي) لتلك الوثائق إلى محاولة القراءة التاريخية المنهجية. ربما سيقول قائل إن زمن الوثائق حتى تاريخه (نوفمبر ٢٠١٩م) اثنان وخمسون عامًا، وهي مرحلة من الناحية النظرية مثالية للدراسات التاريخية، لكن الصعوبة تكمن في تداخلها بشكل أو بآخر مع اللحظة الراهنة، فمعظم شخوص تلك المرحلة البارزين ما يزالون على قيد الحياة، بل بعضهم له تأثير محدود في مجريات الواقع الراهن، من هؤلاء: السلطان غالب بن عوض القعيطي – (المناضلون) علي سالم البيض – حيدر أبوبكر العطاس - خالد محمد عبدالعزيز – خالد أبوبكر باراس - سعيد العكبري – أحمد مبارك بلعفير - عبدالرحيم عتيق، وآخرون، وفي اعتقادنا أن الحضور (البيولوجي) لهذه الرموز لا يمنع القراءات التاريخية لتلك المرحلة، ولا سيما عند دراسة وثائقها وتحقيقها ونشرها من داخل هذه الوثائق وليس من خارجها.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

منهج النشر:

وثائق هذه الدراسة عبارة عن نسخ أصلية مصورة بالماسح الضوئي (السكنر) من الأرشيف الإداري لـ(جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) في مدة حكم (اللجنة الشعبية العليا) المنبثقة عن (الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل)، وقد حصل عليها (مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر) مع وثائق أخرى هدية من الدكتور عادل صالح اليماني، ويبدو من خلال تسلسل أرقامها باللون الأحمر كانت محفوظة مع وثائق أخرى في ملف واحد، ومن تاريخ صدورها والموضوعات التي تناولتها نستنتج أنها من أقدم الوثائق التي تعود لتلك المرحلة، وقد تم اختيار هذه الوثائق في هذه الدراسة لوحدتها الموضوعية والزمنية.

ولتيسير قراءة الوثائق قمنا بإعادة كتابة نصوصها إلى جانب نشر أصول الوثائق، وقد أفردنا لكل وثيقة تعليقًا خاصًا بينّا فيه ظاهر الوثيقة ومضمونها، مع الربط بين موضوعات الوثائق والمقاربة بينها؛ ليتسنى وضعها في سياقها التاريخي كلما اقتضت

الضرورة. وحرصنا على دراسة الوثائق من داخلها، وتجنبنا الخوض في تفاصيل التاريخ إلّا بالقدر الذي يوضح مضمون الوثائق، وبعض مفرداتها.

(نص الوثيقة الأولى)

المكلا

بتاريخ ١٢ جماد ثاني ١٣٨٧هـ

موافق ١٧ سبتمبر ١٩٦٧م

المكرم قائم الدولة بلغيل وشحير المحترمين

بعد التحية..

أفيدكم بأن الجبهة القومية قد استلمت السلطة صباح هذا اليوم بتعاون وتأييد القوات المسلحة والشعب. والحالة عندنا هادئة ولم تطلق حبة رصاص. الوفد الذي يحمل هذه الرسالة سينقل لكم التفاصيل. اللجنة الشعبية المنبثقة عن الجبهة القومية هي الآن المسؤلة عن الوضع عليكم الاتصال بها في أي شيء تريدونه.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

اعتمدوا الرسالة الموجهة من الجبهة القومية باعتبارها السلطة الشرعية للبلاد عليكم التعاون مع ضباط اللواء وشباب الجبهة القومية بخصوص رفع الأعلام وتوزيع البيانات وحفظ الأمن وشرح الموقف للمواطنين

توقيع

السكرتير الإداري

- **نسخة لنائب لواء المكلا.**
- **نسخة لنائب لواء الشحر.**
- **نسخة لنائب لواء حجر.**
- **نسخة لنائب لواء شبام.**
- **نسخة لنائب لواء دوعن.**
- **نسخة لنائب اللواء الغربي.**

المكلا
بتاريخ ١٣ جماد ثان ١٣٨٢هـ
موافق ١٢ سبتمبر ١٩٦٢م

المكرم قائم الدولة بإمبل وخمير المحترمين

بعد التحية ...

أفيدكم بأن الجبهة القومية قد استلمت السلطة صباح هذا اليوم بتعاون وتأييد القوات المسلحة والشعب. والحالة هنا هادئة ولم تكن حبة رصاص. الجند الذي يحمل هذه الرسالة سيقابل لكم التفاصيل. اللجنة الشعبية الممثلة عن الجبهة القومية هي الآن المسؤولة عن الجميع عليكم الاتصال بها في أي شيء تريدونه.

أتصدى الرسالة الموجهة من الجبهة القومية بأخبارها السارة للبلاد. عليكم التعاون مع ممثلي اللواء وشباب الجبهة القومية بالحرص وراع الأمن وتوسيع الباحات وحفظ الأمن وحسن المعاملة للمواطنين.

السكرتير الأمين

نسخة لنائب اللواء المكلا.
" " " الكسر.
" " " حجر.
" " " ثمام.
" " " دوعن.
" لنائب اللواء الوهبي.

٢٩٩

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

التعليق:

تُعبّر هذه الوثيقة عن آخر خطوط الارتباط بين السلطنة القعيطية المتداعية، وحكم (اللجنة الشعبية العليا) المتصاعد، لهذا نلاحظ من الناحية الشكلية حيادية ترويسة الخطاب، فقد استبعدت عن عمد الإشارة إلى الهوية الرسمية التي عادة ما يكتب على رأس كل خطاب (الدولة القعيطية الحضرمية)، أو (سلطان المكلا والشحر)، أو (دار المستشارية)، أو أي جهة رسمية، كما لم يحمل الخطاب مسمى اللجان الشعبية، أو الجبهة القومية، واكتفت بتحديد المكان (المكلا)، ومما يعطيها الصفة الاعتبارية توقيع السكرتير الإداري للسلطنة، فهو هنا مارس دورًا مزدوجًا حددته مشاورات أعضاء الجبهة القومية مع لجنة الطوارئ التي شكلها السلطان غالب القعيطي لإدارة السلطنة في أثناء سفره إلى جنيف، وعندما تم الاتفاق بين لجنة الطوارئ ورجال الجبهة القومية على تسليم الحكم وتسلُّمه اتفق على احتفاظ السكرتير الإداري بمنصبه مؤقتًا لتصريف الأعمال، وليكون حلقة الربط في إدارة عملية تسليم السلطة للحكام الجدد.

وتوضح الوثيقة من خلال نقاطها المحددة سلاسة انتقال الحكم من يد نواب السلطنة القعيطية وقوامها في المقاطعات إلى اللجنة الشعبية، ونلحظ هذا الانتقال من ذيل الوثيقة التي ورد فيها الجهات المرسل لها نسخاً من هذا الخطاب إلى نواب ألوية السلطنة القعيطية، وقد ترك اسم اللواء أو المقاطعة فارغًا في رأس الوثيقة، وكتب بخط اليد -كما هو موضح في أصل الوثيقة- اختصارًا للجهد، فقد طبعت بآلات الطباعة التقليدية المعروفة وقتئذ. لكن الجدير بالإشارة توقيت الخطاب وتزامنه مع لحظة إجبار السلطان غالب بن عوض القعيطي على المغادرة في السفينة ذاتها التي أقلته من جدة إلى المكلا، وهي لحظة فارقة في تاريخ حضرموت المعاصر، ويلاحظ في الخطاب أنه حمل توقيع السكرتير الإداري للسلطنة (عيسى مسلم بلعلا)، فهل كتب الخطاب قبيل وصول سفينة السلطان أم بعد مغادرة السفينة وحسم أمر السلطان والسلطنة؟ وعلى أهمية التوثيق التاريخي لهذا اليوم الحافل بساعات نهاره ومسائه، فإن برقية إشعار الوصول غير المتوقعة التي أرسلها السلطان لاستقباله

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

مع ضيوفه في وقت قد حسم أمر التسليم والاستلام للسلطة والتحركات المتسارعة لمنع دخول السلطان المكلا تجعلنا نظن أن الخطاب كُتب ضمن خطة استلام الحكم التي كانت تسابق الزمن.

وتعطينا هذه الوثيقة إشارة في غاية الأهمية تحسب لصالح مرونة الحكام الجدد، فالخطاب جعل من كبار رجال السلطنة هم الذين يمهدون الطريق لعملية التسلُّم الآمن للسلطة في المقاطعات، بعد أن حسم في العاصمة المكلا. وصيغ الخطاب بلغة دبلوماسية فهو لم يشر إلى عزل النواب والقوام بشكل مباشر ربما لأن هذا ليس من اختصاص السكرتير الإداري المحسوب على السلطنة، لكنه يؤكد بهذه الصفة على شرعية اللجة الشعبية العليا، ويطلب منهم تمكينها، بمعنى آخر يشير الخطاب ضمنًا إلى نهاية شرعية النواب، وأنه بقي عليهم -ربما هذه آخر مهمة رسمية لهم- استقبال رجال الحكم الجديد، وتسليمهم مقاليد الأمور، وشرح الوضع للمواطنين -حسب نص الخطاب- ثم انتظار مصيرهم المتوقع.

وقد حمل الخطاب إشارات تطمينية، وصيغ بعناية تتسق مع الانتقال السلمي للسلطة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العبارات الآتية:

- الجبهة القومية استلمت السلطة بتعاون وتأييد القوات المسلحة والشعب.
- الحالة في العاصمة (المكلا) هادئة.
- لم تطلق حبة رصاص واحدة.
- بقية التفاصيل مع الوفد حامل الرسالة.

والإشارات أعلاه تدل على أن صوت العقل هو الذي ساد عملية انتقال السلطة لا سيما في اليوم الأول من حكم اللجة الشعبية العليا، وهذه التطمينات كانت ضرورية للحكام الجدد، وللنواب معًا. بالنسبة للحكام الجدد وحتى لو كانوا يضمرون نوايا غير إيجابية فإن استلام السلطة تمثل أولوية عندهم، أما نواب الألوية والقوام فهم بحاجة أكثر إلى كلمات الأمان؛ لأنهم في تصنيف (الثوار) من القوى الرجعية وعملاء للحكم الإنجلوسلاطيني، وهو تصنيف أقرب ما يكون إلى التهمة التي تستدعي المحاكمة والمساءلة، وتشير

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الوثيقة إلى خطاب آخر موازٍ من الجبهة القومية موجه مباشرة إلى النواب والقوام يؤكدون فيه شرعيتهم، وهو ما سوف نتناوله في الوثيقة الثانية من هذه الدراسة.

وتسمح لنا هذه الوثيقة أن نتخيل مفارقات المشهد السياسي في صباح يوم السابع عشر من سبتمبر ١٩٦٧م، فبينما كانت سفينة السلاطين تشق عباب البحار والمحيطات بعيدًا عن السواحل الحضرمية وقد زادت حمولتها بالهموم التي أثقلت كاهل ركابها من السلاطين لفراق الأوطان وضياع الجاه والسلطان، وعشرات التساؤلات التي لن تجد إجابات، كان شباب الجبهة القومية يغادرون سواحل المكلا ويشقون الشعاب والوديان في طريقهم لفتح المدن والبلدات بخطاب من تسعة أسطر، وبهذا فنحن أمام يوم من أيام التاريخ الحضرمي المعاصر في نهاره أشرقت شمس على قوم، وغابت عن آخرين في قصة من التاريخ بدأت في بدايات ذلك اليوم لكنها لم تنته.

(نص الوثيقة الثانية)

الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل

حضرموت الرقم ج ق/ ل س ع / ١٠/ ١٥

اللجنة الشعبية العليا التاريخ ١٦ جماد ثان ١٣٨٧هـ

الموافق ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧م

المكرم قائم الدولة بالغيل وشحير المحترم

تحية...

نفيدكم أن الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل قد استلمت السلطة يوم ١٧/ ٩/ ٦٧م وقد أيدتها القوات المسلحة الوطنية وجماهير الشعب وأصبحت اللجنة الشعبية المنبثقة عن الجبهة القومية هي السلطة الشرعية وعليكم الاتصال بها في أي شيء وعليكم التعاون مع شباب الجبهة القومية في المنطقة حول رفع الأعلام وتوزيع البيانات وتوعية الناس عن الوضع الجديد وحفظ الأمن والنظام وسيقوم حامل الرسالة بتعريفكم عن الأشخاص الذين يمثلون الجبهة القومية في المنطقة. أخبارنا هادئة. وكلنا أمل أن يسود الهدوء بقية أنحاء البلد. تعاونوا مع شباب الجبهة

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

القومية لاستتباب الأمن وعدم السماح بأي عمل تخريبي وكونوا على اتصال بالمكلا في حالة حدوث أي شيء وشكرا

الجبهة القومية لتحرير

جنوب اليمن المحتل – حضرموت

ختم

الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل
حضرموت
اللجنة الشعبية العليا

الرقم ج ق ح/ل ش ع/ ١٥/١٠/
التاريخ ١٦ جماد ثان ١٣٨٧هـ
الموافق ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧م

المكرم قائم الدولة بالخيل وشعبير المحترم

تحية ..

نفيد كم أن الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل قد استلمت السلطة يوم ١٧/٩/٦٧م وقد أيدتها القوات المسلحة الوطنية وجماهير الشعب وأصبحت اللجنة الشعبية المنبثقة عن الجبهة القومية هي السلطة الشرعية وعليكم الاتصال بها في أي شيء وعليكم التعاون مع شباب الجبهة القومية في المنطقة حول رفع الأعلام وتوزيع البيانات وتوعية الناس عن الوضع الجديد وحفظ الأمن والنظام وسيقوم حامل الرسالة بتعريفكم عن الاشخاص الذين يمثلون الجبهة القومية في المنطقة . أخبارنا هادئة . وكلنا أمل أن يسود الهدوء بقية أنحاء البلاد . تعاونوا مع شباب الجبهة القومية لاستتباب الامن وعدم السماح بأي عمل تخريبي وكونوا على اتصال بالمكلا في حالة حدوث أي شيء وشكرا .

الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل حضرموت

٢٩٥

التعليق:

تضعنا هذه الوثيقة في حيرة تاريخية وبخاصة إذا قورنت مع الوثيقة الأولى من هذه الدراسة، فمحتوى الخطابين متقارب، فهل وصل الخطاب الموجه من السكرتير الإداري (عيسى مسلم بلعلا) إلى النواب والقوام؟ أم آثر الحكام الجدد إعادة توجيهه لتحديد جهته الاعتبارية الثورية بعد أن كان الخطاب الأول لا يحمل أي إشارة رسمية عدا توقيع السكرتير الإداري، وحمل في طياته إشارة إلى أن هناك خطابًا موازيًا بقوله: (اعتمدوا الرسالة الموجهة من الجبهة القومية). وعلى أية حال فتاريخ الخطاب يعود إلى (٢٠ سبتمبر)، أي اليوم الرابع من حكم (اللجنة الشعبية العليا)، وربما كان أقل توترًا مما قبله وأقوى سيطرة على الأوضاع، ومع هذا كان يومًا حافلًا بالأعمال، وهو ما سيلاحظ عند قراءة بقية وثائق هذه الدراسة.

وعلى أهمية تحديد حركة الخطابات ومدى وصولها وكيفية العمل بها ، فإننا في هذه الدراسة سنكون معنيين أكثر بقراءة

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

نصوص الوثائق من داخلها كما سبق أن ألمحنا. وبالعودة إلى نص الوثيقتين نجد هناك خطابًا مركزيًا إلى النواب والقوام لتسليم السلطة، كُتب بصيغة إدارية أقرب ما يكون إلى الإجراء الروتيني وليس الثوري مع بعض التغيرات في نص الوثيقتين، ففي الأولى بدأت بصيغة المفرد "أفيدكم" أي السكرتير الإداري. أما الثانية فتغيرت إلى صيغة الجمع "نفيدكم" أي باسم (اللجنة الشعبية العليا). كما ورد في نص الوثيقة الأولى: ".. استلمت الجبهة القومية صباح اليوم ١٧ سبتمبر"، في الوثيقة الثانية (استلمت الجبهة القومية يوم ١٧ سبتمبر)، وتقارب نص الوثيقتين حد التطابق يدل على أن المصدر الموجه واحد وهو طبعًا الطرف المنتصر، واللافت في الوثيقة الثانية تضمينها الترويسة التي تدل على صفتها الرسمية الجديدة (الجبهة القومية – اللجنة الشعبية العليا – حضرموت)، وتعميدها بختم الجبهة القومية.

ومن الملاحظات التي تخص بنية النص: في الوثيقة الأولى جاء "عليكم التعاون مع ضباط اللواء"، وهذه الإشارة لم ترد في الوثيقة

الثانية، ويبدو أن النص الأول مطلوب في حينه وتم مناقشته عند تعليقنا على الوثيقة الأولى، أما في الوثيقة الثانية فقد استبدل بهى "عليكم التعاون مع شباب الجبهة القومية " وتكرر ذلك مرتين، وهذا يدل على تنامي ثقة الثوار في أنفسهم منذ اليوم الرابع لحكمهم وسيطرتهم على زمام الأمور.

ومن خلال الترقيم المرجعي لهذا الخطاب نستنتج أن بدايات الأرشفة والتوثيق بدأ العمل بها، وأنهم يعتمدون على تقاليد إدارية ترسخت في السلطنة، ساعدت على تماسك الحكم الجديد وانطلاقه. والحقيقة أن بعض رجال اللجنة الشعبية حصلوا على مستوى مرتفع من التعليم وفرته لهم السلطنة القعيطية ذاتها، وامتلك البعض منهم خبرة إدارية؛ إذ كان أكثرهم موظفين متوسطين في الجهاز الإداري للسلطنة.

وعودة إلى المقارنة بين النصين، ففي نص الوثيقة الأولى جاء: "اعتمدوا الرسالة الموجهة من الجبهة القومية"، وفي الثانية المباشرة "سيقوم حامل الرسالة بتعريفكم عن الأشخاص الذين يمثلون

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الجبهة القومية"، هذا التكرار في نص الوثيقتين يجعلنا نعيد التساؤلات من قبيل: من حمل الخطاب الأول؟ وهل فعلًا كانت هناك حاجة لخطاب جديد لا سيما أن اللجنة الشعبية كانت تستعد لخطاب ثوري بخصوص نواب وقوام السلطنة القعيطية؟ وهو ما سوف نتناوله في الوثيقة الثالثة من هذه الدراسة.

(نص الوثيقة الثالثة)

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الشعبية للجبهة القومية

المكلا – حضرموت

تاريخ ١٦/ ٦/ ١٣٨٧هـ

الموافق ٢٠/ ٩/ ١٩٦٧م

قرار بإعفاء النواب

بسم الله وباسم الشعب قررت اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ما يلي:

١- إعفاء نواب الدولة من وظائفهم.

٢- تشكيل لجنة شعبية في كل لواء للقيام بمسئوليات النائب.

٣- تنقل صلاحيات نائب اللواء إلى اللجان الشعبية الحالية وضابط اللواء بصورة مؤقتة حتى يتم التشكيل النهائي للجان الشعبية.

٤- يقوم ضابط اللواء بالتوقيع على القرارات التي تتخذها اللجان الشعبية.

٥- على جميع قادة الوحدات ورؤساء الدوائر تنفيذ ذلك من تاريخ صدوره.

والله ولي التوفيق

اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية

المكلا – حضرموت

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الشعبية للجبهة القومية

المكلا ـ حضرموت .

تاريخ ١٣٨٧/٦/١٦ هـ

الموافق ١٩٦٧/٩/٢٠ م

قرار بإعفاء النواب

بوم الله وباسم الشعب قررت اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ما يلي : ـ

١ ـ إعفاء نواب الدولة عن وظائفهم .

٢ ـ تشكيل لجنة شعبية في كل لواء للقيام بمسئوليات النائب.

٣ ـ تنقل صلاحيات نائب اللواء الى اللجان الشعبية العالية وضابط اللواء بصورة مؤقتة حتى يتم التشكيل النهائي للجان الشعبية.

٤ ـ يقوم ضابط اللواء بالتوقيع على القرارات التي تتخذها اللجان الشعبية.

٥ ـ على جميع قادة الوحدات ورؤساء الدوائر تنفيذ ذلك من تاريخ صدوره.

والله ولي التوفيق .

اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية

المكلا ـ حضرموت .

الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل
اللجنة الشعبية العليا
حضرموت

التعليق:

أول ما يلفت النظر في هذه الوثيقة إذا ما قورنت بسابقتها التباين في الطرح، فبينما اتسمت الوثيقة الثانية بالمرونة وابتعدت عن أسلوب الأوامر المباشرة في خطابها لنواب السلطنة وقوامها، فإن هذه الوثيقة تقدمت في طرحها وقوة قرارها وصيغت بأسلوب يمكن وصفه بالثوري، وبما أن الوثيقتين مؤرختان في (٢٠ سبتمبر)، أي صدرتا في اليوم الرابع للحكم الجديد فهذا يدفعنا لطرح التساؤلات الآتية: ما هي الدواعي لإرسال خطابين مختلفين في مضمونهما في يوم واحد؟ وهل أرسلت الوثيقة الثانية أم استبدلت بها الثالثة بعد طباعتها؟ يبدو لنا بالنظر لخصوصية المرحلة وسرعة حركتها أن الثوار في اليوم نفسه حسموا أمرهم وموقفهم من رجال العهد القديم وذلك بتنحيتهم عن المشهد وإفساح المجال للجان الشعبية في المقاطعات لتصير هي صاحبة القرار، ومن خلال قراءتنا لنص هذه الوثيقة نلاحظ الآتي:

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

اتسم الخطاب بالحزم، ورغم أن لفظة الإعفاء دالة على التنحية فهي أقل وطأة في مدلولها من لفظة العزل، وهذا الأسلوب (الحازم المرن) يعكس سلمية انتقال السلطة كما قلنا، ثم إن (رجال الحكم القديم) لم يظهروا أي شكل من المقاومة دفاعًا عن السلطنة التي يمثلونها، وحتى عندما أقدمت سلطة (اللجنة الشعبية العليا) على سجن بعض هؤلاء النواب والقوام كإجراء احترازي، فهذا في تقديرنا يدخل في باب تسخين العهد الجديد وتلبيسه لباس الثورية، وليحمل رسالة مباشرة وغير مباشرة بأنهم (سلطة اللجنة الشعبية العليا) سلطة حقيقية تستطيع اتخاذ القرارات الصارمة لاستتباب الأمن وفرض الأمر الواقع وبخاصة أن في أطراف السلطنة القعيطية ظهرت معارضة مسلحة لكن سرعان ما تمت السيطرة عليها.

ومن خلال استعراض نقاط القرار نجده يتضمن ترتيبات محددة ملازمة لعملية الإعفاء تتعلق بنقل صلاحيات النواب إلى اللجان الشعبية ومن ضباط الألوية الذين أسند إليهم التوقيع على قرارات اللجان الشعبية ، ولا غرو في ذلك فالمؤسسة العسكرية

ممثلة بكبار قيادتها وأيضًا قيادة جيش البادية الحضرمي الذي كان له وضع خاص في منظومة الحكم في عهد نظام الاستشارة البريطانية صاروا بموجب اتفاقية تسليم السلطة بين لجنة الطوارئ التي أسسها السلطان غالب قبل سفره إلى جنيف في أغسطس ١٩٦٧م وممثلين عن الجبهة القومية ضمن قوام اللجنة الشعبية العليا، أي أنهم صاروا شركاء في السلطة الجديدة، واحتفظوا برتبهم ومناصبهم العسكرية لحين من الدهر قبل أن يقلب الثوار لهم ظهر المجن، ويُدخلوهم في خانة العهد البائد.

وإذا عدنا للجانب الشكلي للوثيقة وبمقارنتها بما قبلها نلاحظ عدم الثبات في المسميات للجهة الصادرة في ترويسة الوثيقة مع ما جاء في ذيلها، فبعد أن كان التحديد الاعتباري للخطابات يبدأ بـ(الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل) نجد تغيرًا في الترتيب إلى: (اللجنة الشعبية للجبهة القومية)، بينما في ذيل الخطاب أضيفت كلمة العليا بعد كلمة الشعبية للجبهة القومية، أما الختم فكان واضحًا في تحديد الترتيب الهرمي (الجبهة القومية ثم اللجنة

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الشعبية العليا)، ونحن هنا لا نبحث عن صيغة خطاب مثالي في وضع استثنائي وإنما تقصد هذه الإشارة معرفة مدى رسوخ السلطة الجديدة من خلال نظرة فضولية على التفاصيل الدقيقة في لحظة كان المهم عند الحكام الجدد المتن وما يتضمنه من أوامر وقرارات.

شَرُف رأس الخطاب بكتابة البسملة، أما الديباجة فكانت (بسم الله وباسم الشعب)، ولأننا نهدف من هذه الدراسة إلى استنطاق هذه الوثائق التاريخية فلا ضير من التوقف مع بعض الألفاظ ومناقشتها بحيادية، من ذلك إصدار القرارات باسم الشعب، وأن استلام الحكم جاء بتأييد الشعب. في بداية (الثورة) كان هذا الطرح على جانب كبير من الصحة، فغالب الأهالي وقتئذ في حضرموت مع التغيير بمفهومه العروبي لكنهم في الوقت نفسه لا يحملون موقفًا سلبيًا تجاه الحكم السلاطيني، ولهذا أقحم (الشعب) بوصفه مصدر شرعية الحكام الجدد، ثم إنهم باسم (الشعب) والشرعية الثورية مرروا كل قراراتهم واجتهاداتهم الخاصة، وعلى هذا وفي مراحل أكثر تشددًا صنفوا المعارضين لهم بأعداء الشعب. وهم ،

أي الحكام الجدد ، ليسوا بدعًا بالنسبة للبلدان العربية التي شهدت تغيرات ثورية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مرحلة الاستقلال الوطني بعد خروج الاستعمار القديم من معظم أرجاء الوطن العربي، ومعروف في غياب النظام الديمقراطي السليم يتمترس النظام الاستبدادي العربي خلف الشعب ويحكم باسمه. وقد يجرنا هذا الاستعراض إلى تعريف مفهوم الشعب ومحاولة ضبطه ومدى واقعيته بوصفه كتلة عاطفية في المجتمع العربي ببنيته الاجتماعية التقليدية ، لكننا سنكتفي بهذه الإشارة.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(نص الوثيقة الرابعة)

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية

المكلا – حضرموت

تاريخ ١٦/ ٦/ ١٣٨٧هـ

الموافق ٢٠/ ٩/ ١٩٦٧م

قرار بإلغاء وظيفة السكرتير الإداري

باسم الله وباسم الشعب قررت اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ما يلي:

١- إلغاء وظيفة السكرتير الإداري.

٢- نقل بعض صلاحيات السكرتير الإداري المالية إلى السكرتير المالي ويتم تحديدها بالتفاهم بين السكرتير المالي واللجنة الشعبية أو من تخوله.

٣- تكوين مكتب إدارة بالسكرتارية لتنسيق العمل بين الدوائر.

٤- يرأس هذا المكتب مدير ويخاطب بمدير مكتب السكرتارية.

٥- جميع الرسائل والخطابات التي كانت توجه سابقًا للسكرتير الإداري ترسل إلى مدير المكتب.

٦- يخول مدير مكتب السكرتارية بالرد والتوقيع عن اللجنة الشعبية للجبهة القومية على تلك الخطابات ورفع ما يراه منها إليها.

٧- استلف السيد فيصل بن شملان ليدير هذا المكتب لمدة مؤقتة.

٨- على جميع رؤساء المصالح وقادة الوحدات تنفيذ ذلك من تاريخ صدوره.

والله ولي التوفيق

اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية

المكلا – حضرموت

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية

المكلا ـــ حضرموت .

تاريخ ١٣٨٧/٦/١٦ هـ

الموافق ١٩٦٧/١/٢٠ م

قرار بالغاء وظيفة السكرتير الأداري

باسم الله وباسم الشعب قررت اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل مايلي : ـ

١ ـ الغاء وظيفة السكرتير الأداري .

٢ ـ نقل بعض صلاحيات السكرتير الأداري المالية الى السكرتير المالي ويتم تحديدها بالتفاهم بين السكرتير المالي و اللجنة الشعبية أو من تخوله .

٣ ـ تكوين مكتب ادارة بالسكرتارية لتسهيل العمل بين الدوائر .

٤ ـ يرأس هذا المكتب مدير ، ويخاطب بمدير مكتب السكرتارية .

٥ ـ جميع الرسائل و الخطابات التي كانت توجه سابقا للسكرتير الأداري ترسل الى مدير المكتب .

٦ ـ يخول مدير مكتب السكرتارية بالرد و التوقيع عن اللجنة الشعبية للجبهة القومية على تلك المخاطبات ورفع مايراه فيها اليها .

٧ ـ استلف السيد فيصل بن شملان لمدير هذا المكتب لمدة مؤقتة .

٨ ـ على جميع رؤساء المصالح و قادة الوحدات تنفيذ ذلك من تاريخ صدوره .

والله ولي التوفيق .

اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية

المكلا ـــ حضرموت .

التعليق:

تتسق هذه الوثيقة مع سابقتها من حيث حسم اللجنة الشعبية العليا أمرها وإمساكها بزمام الأمور، وممارسة الحكم، واتخاذ القرارات، وبهذا نحن أمام حالة تاريخية واحدة، وقد ذكرنا في الوثيقة الأولى من هذه الدراسة أن قادة الجبهة القومية في حضرموت أبقوا على منصب السكرتير الإداري لرمزيته في منظومة الحكم في السلطنة، وبغرض تنفيذ آخر مهمة رسمية له وهي إتمام عملية التسلُّم والتسليم للسلطة في السلطنة، ولتصريف الأمور العاجلة.

ولما تحيله عادة لفظة (السكرتارية) من وظيفة إدارية ذات مهام محددة تجعل من الضرورة بمكان توضيحًا سريعًا لمكانة هذا المنصب الرفيع في السلطنة القعيطية، التي لم تشهد طوال تاريخها الهيكل الحكومي الإداري الحديث من حيث مسميات رئيس الوزراء، أو رئيس الحكومة، أو مناصب الوزراء والوزارات، إنما ظهر فيها فقط منصب الوزير وهو يشرف على مصالح أو نظارات السلطنة التي يحمل المسؤولون فيها لقب ناظر أو رئيس مصلحة أو إدارة.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وأشهر من حمل هذا اللقب ثلاثة وزراء من أسرة آل المحضار، ابتداء من السيد حسين بن حامد المحضار، ثم ابنه أبي بكر، ثم حفيده حامد بن أبي بكر، وهو ما يمكن وصفه بعهد الوزارة المحضارية للسلطنة القعيطية.

وبعد توقيع السلطنة القعيطية لمعاهدة الاستشارة ١٩٣٧م مع بريطانيا ممثلة في المقيم البريطاني في عدن خضع هذا المنصب لتغيير في التسمية ضمن تغييرات كثيرة قام بها المستشار البريطاني هارولد إنجرامس لتطوير المؤسسة الإدارية المدنية والعسكرية للسلطنة، من ذلك تغيير لقب منصب الوزير إلى السكرتير، وكان أول من حمل هذا اللقب عز الدين الدرزي لمدة ستة أشهر تقريبًا، ثم السكرتير مسلم بلعلا، ولكن اقترن لقب السكرتير بالزنجباري من أصل عماني (سيف بن علي البوعلي ١٩٣٩- ١٩٥٠م)، وأعيد لقب الوزير ١٩٥١م في عهد الوزير القدال سعيد القدال (١٩٥٠-١٩٥٧م). وفي اعتقادي أن المستشار البريطاني اختار هذا اللقب بعناية حتى لا تكون هناك نِدِّيَّة بين مقام المستشار، ومقام الوزير؛

لأن لفظة السكرتير تحيل إلى مرتبة إدارية أقل من مرتبة الوزير، ومعروف أن إدارة الاستشارية البريطانية لحضرموت أسندت بعض الوظائف الرفيعة لشخصيات عربية وغير عربية (مسلمة) ليكونوا أداة طيعة بيدها، وهؤلاء يعنيهم المنصب بوصفه وظيفة، لهذا لن تكون لديهم تحفظات تجاه المسميات والألقاب.

وكان آخر من حمل لقب الوزير هو السيد أحمد محمد العطاس (١٩٦٤- ١٩٦٧م)، وترك سفره إلى الخارج في منتصف مايو، أي قبل (سقوط) السلطنة بأربعة أشهر فراغًا في منصب الوزارة، وأسند مهامه إلى نائبه عبدالرحمن سعيد بازرقان، وكان شخصية إدارية أكثر منه رجل دولة. وفي غياب مكان الوزير ورمزيته في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ السلطنة ظهر منصب السكرتير الإداري بوصفه مسؤولًا كبيرًا في مجمع الدوائر الحكومية للسلطنة، التي كانت تسمى (السكرتارية)، نسبة لمنصب السكرتير السابق (الوزير).

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وهكذا صار السكرتير بحسب الظروف وقتئذ منزلة بين المنزلتين، فهو أقل من منصب الوزير وأرفع من درجة النائب؛ لهذا لاحظناه بموجب الاتفاقية الأولى في هذه الدراسة يوجه الخطابات لنواب السلطنة وقوامها يعلمهم بتطورات الوضع بعد مغادرة السلطان البلاد، ويطلب منهم تسليم الحكم للجبهة القومية، ولأهمية هذا المنصب في حينه جعل السلطان من السكرتير الإداري (عيسى مسلم بلعلا) عضوًا في لجنة الطوارئ التي أنيط بها إدارة شؤون السلطنة في أثناء سفر السلطان إلى جنيف - كما سبق أن ذكرنا-.

ولهذا ليس غريبًا أن تشمل عملية الإزاحة السكرتير الإداري بموجب قرار هذه الوثيقة جنبًا إلى جنب مع قرارات أخرى أزاحت بقية رموز السلطنة المدنية وبخاصة نواب الألوية، صحيح لم يشر القرار إلى إعفاء السكرتير الإداري بأسلوب صريح كما هو حال قرارات النواب، إنما نص على إلغاء وظيفة السكرتير الإداري لما تحمله من رمزية كبيرة للسلطنة القعيطية.

واللافت في بنود القرار أن لفظة السكرتارية ترحلت من العهد السلاطيني إلى العهد الثوري بحيثيات معينة بين تأخير وتقديم فكان المسمى القديم (السكرتير الإداري)، ثم أصبح بموجب البند الرابع لهذا القرار: (مدير مكتب السكرتارية). إضافة إلى ذلك وردت لفظتا السكرتير والسكرتارية في البنود الثمانية لهذا القرار سبع مرات، وهذا كله يعطي مؤشرًا إلى أن لفظتي السكرتير والسكرتارية مفردتان ترسختا في مفردات الحكم في حضرموت، وأنهما تحيلان في الوعي الجمعي إلى مكانة عالية في السلطة، لهذا ألقت بثقلها على العهد الجديد لحين من الزمن.

وتضمنت البنود من ٢- إلى ٨ ترتيبات لملء الوظيفة الشاغرة (السكرتير الإداري) بحسب البند الأول من هذا القرار، وتم تحريك بعض الصلاحيات، مثل نقل بعض الصلاحيات الإدارية إلى السكرتير المالي، وذلك بموجب البند الثاني الذي جاء فيه أيضًا أن تحديد هذه الصلاحيات سيتم بالتفاهم بين السكرتير المالي واللجنة الشعبية أو من تخوله، وهذه الإشارة الأخيرة تدل على أن

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الأوليَّة عند (الثوار) وقتئذ هي إلغاء رمزية الحكم السلاطيني السابق، لكنهم أبقوا على الكادر الإداري الوسطي للسلطنة، وهذا مما ساعد (اللجنة الشعبية العليا) على تسيير الأمور بسلاسة، والثبات على إرث إداري أسهم السلطان صالح والمستشارون البريطانيون في إرسائه وتأسيسه.

وحدد البند السابع الشخصية التي أنيط بها إدارة مكتب السكرتارية وهو (السيد) فيصل بن شملان (التميمي)، وهو شخصية وطنية أدَّت دورًا في الحياة الإدارية السياسية في العهد الجمهوري خلال مدة نصف القرن اللاحقة، وكان أقرب ما يكون إلى طبقة (التكنوقراط)، وهو وإن اختلف في مواقفه السياسية من الأطراف الأخرى فقد اتفق الكثير على نزاهته حتى وفاته عام ٢٠١٠م.

ويلاحظ في هذا البند لقب (السيد) يسبق اسم فيصل بن شملان، فكان هذا اللقب لا يطلق في حضرموت إلا على من هم من آل البيت، وكان إطلاقه على غير العلويين سببًا من أسباب النزاع بين الحضارمة في إندونيسيا في عشرينيات القرن الماضي، وانتقل صدى

ذلك بوتيرة أقل إلى حضرموت، والإشارة هنا ترمز من طرف خفي إلى أن رجال العهد الجديد اتسقوا مع شعارات الحرية والمساواة الاجتماعية، التي كانوا ينادون بها في أدبياتهم الثورية قبل وصولهم إلى سدة الحكم. وفي سياق متصل ظهرت عندهم مفردات مشابهة ميزت ذلك العهد، من ذلك قولهم: (الأخ – الرفيق - المناضل)، بصرف النظر عن مكانة الفرد في سلم السلطة، واجتنبوا ألقاب التضخيم، نحو: (صاحب الفخامة، ومعالي الوزير، ودولة رئيس الوزراء.. إلخ)، التي وجدت لها مكانًا راسخًا بعد ١٩٩٠م، وما تزال.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(نص الوثيقة الخامسة)

بيان هام من اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل حضرموت

أيها المواطنون الكرام....

يسر اللجنة الشعبية العليا أن تشكر كافة المواطنين الذين تعاونوا معها في حفظ الأمن والنظام لتسير الحياة سيرها الطبيعي في كل أنحاء ما يسمى سابقًا "بالدولة القعيطية"، واللجنة إذ تعرب عن عميق تشكرها لكل من تعاون معها بالعمل أو أرسل لها تأييده كتابيًا أو برقيًا من مقادمة ومواطنين تطمئن كل المواطنين على سلامة ارواحهم وممتلكاتهم ومصالحهم دون استثناء من قبائل وحضر لا فرق عندنا بين قبيلي أو يافعي أو عامل فكلهم أبناء شعب واحد ولهم مصلحة واحدة وأن يافع السفلى والعليا وبني قاصد التي تسيطر عليها الجبهة القومية لا تختلف عن حضرموت التي تسيطر عليها أيضًا الجبهة القومية.

إن الحكم السلطاني قد ذهب إلى غير رجعة، وأن السلطة قد عادت إلى أصحابها الشرعيين من أبناء الشعب الأبي بفضل تعاون القوات المسلحة الباسلة والفئات الوطنية الأخرى مع أبطال الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل. وسوف تعلن اللجنة من وقت لآخر لبعض المراسيم التي ستحدد صلاحيات المسئولين، وإعادة تشكيل الجهاز الحكومي للقضاء على كل مظاهر الفساد والرشوة ومعاقبة كل من تسول له نفسه الإساءة إلى مكاسب الشعب مهما كان كبير، فلا كبير اليوم غير الشعب، ولا حكم إلا للشعب.

ونهيب بكافة المواطنين أن يكونوا جنودًا لحكم الشعب وكشف كل من يريد أن يعبث بمقدساته والإساءة إلى أبنائه. فكل مواطن يجب أن يكون رقيبًا على حقه.

إن اللجنة تعرف جيدًا كل ما يدور على الساحة وتتابع كل شيء بحرص شديد، وستعمل على ضرب الظلم والقضاء عليه سواء كان نتيجة لفساد في الإدارة أو جشع التجار الذين لا تهمهم مصلحة الشعب بقدر ما يهمهم الكسب، وسيعاد النظر في ارتفاع الأسعار. وكل ما نريد قوله إننا لا نريد أن نقدم على شيء إلا بعد دراسة وافية ليكون القرار

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

فعالًا وسنتابع كل قراراتنا بما في الصالح العام. وإننا ننذر كل المغرضين الذين يشيعون البلبلة بين أفراد الجمهور بنشر الإشاعات المغرضة التي تستهدف الإساءة إلى ثورة الشعب وسنضرب بيد من حديد على كل من يساهم في نشر البلبلة والفوضى بطريق مباشر أو غير مباشر.

وفقنا الله جميعًا لما فيه الخير والصلاح.

اللجنة الشعبية العليا

تاريخ ١٦ جماد ثان ١٣٨٧هـ

موافق ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧م

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بيان هام من اللجنة الشعبية العليا للجبهة
القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل
حضرموت

أيها المواطنون الكرام ....

يسر اللجنة الشعبية العليا أن تشكر كافة المواطنين الذين تعاونوا معها في حفظ الأمن والنظام لتسيير الحياة سيرها الطبيعي في كل أنحاء ما يسمى سابقاً " بالدولة القعيطية " . واللجنة اذ تعرب عن عميق تشكرها لكل من تعاون معها بالعمل أو أرسل لها تأييده كتابياً أو برقياً من مقاومة ومواطنين تطمئن كل المواطنين على سلامة أرواحهم وممتلكاتهم ومصالحهم دون استثناء من تراثل وحضر لا فرق عندنا بين قبلي أو بافضلي أو عاسلي فكلهم أبناء شعب واحد ولهم مصلحة واحدة وأن بافع السفلى والعليا وبني قاصد التي تسيطر عليها الجبهة القومية لا تختلف عن حضرموت التي تسيطر عليها أيضاً الجبهة القومية .

أن الحكم السلطاني قد ذهب الى غير رجعه وأن السلطة قد عادت الى أصحابها الشرعيين من أبناء شعبنا الأبي بفضل تعاون القوات المسلحة الباسلة والفئات الوطنية الاخرى مع أبطال الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل . وسوف تعلن اللجنة من وقت لآخر لبعض المراسيم التي ستحدد صلاحيات المسئولين وأعمالهم كما أنها ستكون القضاء على كل مظاهر الفساد والرشوة ومعاقبة كل من تسول له نفسه الأساءة الى مكاسب الشعب مهما كان كبير ، فلا كبير اليوم غير الشعب ، ولا حكم الا للشعب .

ونهيب بكافة المواطنين أن يكونوا جنوداً لحكم الشعب وكذلك كل من يريد أن يعيش بعقد ساعده والأساءة الى أبنائه . فكل مواطن يجب أن يكون رقيباً على حقه .

أن اللجنة تعرف جيداً كل ما يدور على الساحة وتتابع كل شيء بحرص شديد وستعمل على ضرب الظلم والقضاء عليه سواء كان نتيجة لفساد في الادارة أو جشع التجار الذين لا تهمهم مصلحة الشعب بقدر ما يهمهم الكسب وسيحاد النظر في أرتفاع الأسعار . وكل ما نريد قوله اننا لا نريد أن نقدم على شيء الا بعد دراسة واعية ليكون القرار فعالاً وسنتابع كل قراراتنا بما في الصالح العام . واننا نحذر كل المغرضين الذين يشيعون البلبلة بين أفراد الجمهور بنشر الأشاعات المغرضة التي تستهدف الأساءة الى ثورة الشعب وسنضرب بيد من حديد على كل من يساهم في نشر البلبلة والفوضى بطريق مباشر أو غير مباشر .

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير والصلاح .

اللجنة الشعبية العليا

تاريخ ١٦ جماد ثان ١٣٨٧هـ
موافق ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧م

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

التعليق:

هذه الوثيقة عبارة عن خطاب مباشر من (سلطة اللجنة الشعبية العليا) إلى المواطنين في مناطق نفوذ السلطنة القعيطية أو "ما كان يعرف بالدولة القعيطية"، بحسب وصف البيان، ومعروف ما للبيانات الصادرة عن الجهات الاعتبارية من أهمية عند الدرس التاريخي لها، وهي لا تقل قيمة علمية عن المعاهدات، والخطابات، والمراسلات، والمحاضر الرسمية في استجلاء حقائق التاريخ وتحليلها، ومما يضفي فائدة على الوثائق التاريخية بشكل عام إذا حررت بتاريخ محدد؛ لأن ذلك ييسر عملية الرجوع إليها، ووضعها في سياقها التاريخي، والتاريخ ما هو إلّا حلقات مترابطة يشد بعضها بعضًا في إطار مكان واضح المعالم، محدد الزمان.

ومعظم البيانات المهمة التي تخاطب الشعوب تحرص على الجمع بين كتابة تاريخ النشر، والرقم التسلسلي، ولأن البيان بحسب الوثيقة أعلاه لا يحمل رقمًا تسلسليًا فهذا يفتح باب الاحتمالات

والتساؤلات على مصراعيه، فهل هذا هو البيان الأول (للثورة) بعد الوصول إلى سدة الحكم؟ وبما أن البيان نشر في رابع أيام حكم (اللجنة الشعبية العليا)، فهذا يجعل فرضية أن يكون البيان الأول ضعيفة فالحكم الجديد لا بد أن يوجه رسائل عامة سريعة لتوضيح مسار الحكم وتوجهاته لا سيما أن عملية انتقال السلطة اتسمت بالدراماتيكية.

وبالعودة إلى نص البيان سنلاحظ أنه لم ينص مباشرة على إعلان خبر تسلُّم السلطة، وإنما تقدم بالشكر للمواطنين وتعاونهم على حفظ الأمن، وكان الغرض الأساسي من البيان هو توصيل عدد من الرسائل للأهالي، التي من أهمها:

- تطمين الحضارمة من أصول يافعية.
- التأكيد على وصف انتقال السلطة بأنه ثورة الشعب.
- الوعد بإعادة تشكيل الجهاز الإداري.
- الوعد بمحاربة الفساد وجشع التجار.
- الوعيد بالمتربصين بالثورة.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وقبل أن نتوقف عند نقاط البيان نشير إلى أن الصياغة العامة للبيان -بصرف النظر عن الأخطاء الطباعية- تنم على تحلي كاتبيه بمستوى لافت من الثقافة والخبرة في إصدار البيانات، وفي اعتقادنا أن نقطة البيان الرئيسة هي التأكيد على المساواة الاجتماعية وعلى شراكة أبناء يافع في ثورة الشعب أو كما جاء في النص ".... لا فرق عندنا بين قبيلي أو يافعي أو عامل فكلهم أبناء شعب واحد ولهم مصلحة واحدة وإن يافع السفلى والعليا وبني قاصد التي تسيطر عليها الجبهة القومية لا تختلف عن حضرموت التي تسيطر عليها أيضًا الجبهة القومية".

وبادئ ذي بدء تجب الإشارة إلى أن المزج بين مفردات لا تبدو متسقة من حيث النوع لغرض تأكيد النظرة إلى المساواة كما ورد في النص بين (قبيلي - يافعي - عامل)، يخفي مفردات استبعدت بذكاء حتى لا تظهر ثنائية (حضرمي – يافعي) ولفظة العامل أقحمت هنا للتمويه، واليافعيون بحسب التراتب الاجتماعي الحضرمي يدخلون ضمن فئة القبائل. ومعروف أنه عند الدعوة للمساواة تكون المقاربات بحسب التراتب الاجتماعي، كأن نقول:

لا فرق بين سيد وشيخ، وقبيلي وحضري، أو عند الوظائف والمهن نقول: لا فرق بين وزير ومدير، وعامل وفلاح، أو إثنيات (حضرمي - يافعي – عولقي - عربي - هندي – صومالي - حبشي)، ولا ريب أن الإشارة التطمينية ليافع حضرموت تدل على ظهور أصوات عدَّتهم غرباء عن حضرموت، ورأت في (سقوط) السلطنة القعيطية نهاية للحكم اليافعي لحضرموت.

وعلى أية حال فإن هذه الدعوة التطمينية غير المباشرة (ليافع حضرموت)، ستقودنا إلى قضية مهمة من قضايا التاريخ الحضرمي، وهي مكانة أبناء يافع في النسيج الاجتماعي الحضرمي وقتئذ، وما مدى الثقل (العصبوي) اليافعي في السلطنة القعيطية بحسب نظرية ابن خلدون؟

وقد شهدت حضرموت عبر مراحل التاريخ استقرار قبائل وأسر كثيرة ذابت فيها وصارت نسيجًا أصيلًا منها، ومنها يافع، ولأن الهجرة اليافعية لحضرموت -بصرف النظر عن مسمياتها- تحولت إلى سلطة على المدن والبلدات الحضرمية على حساب القوى

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

المحلية، لهذا صارت قوة موازية لقوة القبائل الحضرمية المسيطرة على مثاويها، ولم تكن تحمل مشروعًا سياسيًا ، لهذا تداخلت العلاقات بين القوتين بين المصالح الاقتصادية وهي الغالبة، وبين العداء والرفض الداخلي للوجود اليافعي، ومما ساعد تأسيس السلطنة القعيطية على حساب القوى اليافعية الأخرى هو أن القعيطيين جاءوا يحملون مشروع دولة من حيدر أباد بالهند بتقاليدها الحضارية، وبأموالهم الخاصة، بعكس ما كان صائرًا من هجرات اليافعيين السابقة.

ومثل وصول السلطان صالح بن غالب القعيطي إلى سدة الحكم عام ١٩٣٦م ، وتوقيعه لمعاهدة الاستشارة مع السلطات البريطانية الاستعمارية في عدن نقطة تحول مهمة في تاريخ السلطنة القعيطية، ففي تلك المدة تم اتخاذ إجراءات إدارية تحديثية للسلطنة، تفككت بموجبها المؤسسة العسكرية التقليدية التي تعتمد في قوامها على العناصر اليافعية، وكان ذلك بداية مرحلة من مراحل تحول اليافعيين من (طبقة) حاكمة إلى مواطنين يحكمهم قانون الدولة، وليس مراجعهم القبلية، لكن ظلت النظرة العامة تجاههم بوصفهم أهل

الحكم وأصحاب الدولة، كما ظل ولاؤهم للعرش السلطاني أقوى من ولائهم للدولة التي تحمل التركيب المزدوج (الدولة الحضرمية اليافعية).

وبموجب تحديثات المؤسسة العسكرية أسس البريطانيون الجيش البدوي الحضرمي عام ١٩٣٩م؛ ليكون قوة وحرس حدود للمحمية الشرقية تحت الإشراف والتمويل المباشر من المستشارية البريطانية في المكلا. ولأن معظم أفراد هذا الجيش من رجال القبائل الحضرمية، فقد شكل قوة عسكرية موازية للقوات المسلحة القعيطية ذات الأغلبية اليافعية وبخاصة جيش النظام القعيطي، لكن ظل ولاء جيش البادية الحضرمي بحسب تكوينه للمستشار البريطاني، وليس للسلطنة القعيطية. وقبيل سقوط السلطنة القعيطية بأقل من شهر سلمت بريطانيا جيش البادية الحضرمي لسلاطين المحمية الشرقية (القعيطي – الكثيري – المهري)، بعد أن سحبت قواتها من كل مناطق الجنوب باستثناء المستعمرة عدن، هذه الوضعية المعلقة جعلت قادة هذا الجيش ينحازون إلى الجبهة القومية في إطار فكرة دولة الجنوب القادمة بقوة، وفكرة العروبة، وهناك أسباب أخرى لا يتسع المقام لذكرها.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ومن جانب آخر نجد قائد جيش النظام بأغلبيته اليافعية بقيادة القائد أحمد عبدالله اليزيدي يوافق على تسليم السلطة للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، وبهذا صنف القائد اليزيدي عند رجال الجبهة القومية ضمن القوى الوطنية التحريرية، لكنه من وجهة النظر الأخرى وضع في قائمة من خانوا الأمانة وفرطوا في كيان السلطنة، وفي اعتقادنا أن حسابات اليزيدي المتزنة جعلته يتخذ قراره هذا الحاسم وليس الولاء للجبهة للقومية، ولم يكن يعقد النية في التفريط في السلطنة القعيطية فقد وضعته التطورات السياسية وقتئذ أمام خيارات معقدة، أخطرها خيار المواجهة ذو الكلفة العالية، ونقصد بالمواجهة هنا قيادة التكتل اليافعي الرافض لتسليم السلطة ومواجهة الجبهة القومية ومن ركب سفينتها من القوات المسلحة، وأهمها جيش البادية الحضرمي. كما أن قدرة الجبهة القومية على تحريك (الجماهير) سيعقد من قواعد الاشتباك، وسيهدد وحدة النسيج الحضرمي، بمعنى أن المواجهة المحتملة إن تمت ستخرج عن إطار قوات رسمية تفرض سلطة الدولة إلى قوة

تقاتل بمرجعية قبلية، ولهذا عندما كتب (المناضل) عباس حسين العيدروس (يرحمه الله) في مذكراته عن سقوط مدينة المكلا بعد تسلُّم برقية السلطان لاستقباله وضيوفه في المكلا، كان القائد اليزيدي يحث على سرعة تحرك الجبهة القومية لتسلم السلطة قبل نزول السلطان من السفينة ودخوله مدينة المكلا حتى لا يحدث ما لا يحمد عقباه، وفعلًا تم انتقال السلطة دون إراقة دماء. (ينظر: عبدالقادر أحمد باكثير، مذكرات عن مراحل النضال والتحرير، ج٢، ص٩٦).

هذا الاستعراض الموجز ربما سيوصلنا إلى فهم إشارة البيان إلى يافع صراحة، وأنها وردت ليست فقط للجم الأصوات المرجفة بل أيضًا تقديرًا من اللجنة الشعبية العليا للموقف الحكيم (ليافع) باختيار ركوب سفينة حضرموت (الوطن) الراسخة، وبخاصة أنهم لا تنقصهم الشجاعة لخوض شرف محاولة المقاومة. وعلى أية حال فإن هذه الإشارة تسجل آخر معاقل يافع في حضرموت بوصفهم طبقة حاكمة، وتؤشر أيضًا إلى نهاية تاريخهم العسكري فيها بعد قرون كانت لهم فيها صولات وجولات.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

أما بالنسبة لنقاط البيان الأخرى -حسب تصنيفنا- فمما جاء فيه التأكيد على (شعبية) الثورة وحكم الشعب، وعلى الموقف الشعبي المؤيد للتغيير السياسي في حضرموت، وكان ذلك الموقف -لحين من الدهر- مصدرًا من مصادر قوة (اللجنة الشعبية العليا) الحاكمة إلى أن تحولوا وباسم الشعب من سلطة إلى تسلط فارتبكت بوصلة التاريخ.

وحمل البيان عبارات الوعد والوعيد، وهي عادة ما تتضمنها البيانات والخطابات عند الانتقال غير الديمقراطي للسلطة، لهذا حمل البيان عبارات التبشير بالتغيير والقضاء على الظلم والفساد، وخص البيان فئة التجار، أو كما جاء فيه (جشع التجار)، وحرصهم فقط على المكاسب، وهو موقف أيديولوجي اتسقوا فيه مع ميثاق الجبهة القومية وشعاراتهم التي تميل للكادحين وقوى الشعب العاملة بوصفهم أصحاب المصلحة الحقيقية للثورة.

وفي آخر فقرات البيان وردت إشارة للمغرضين الذين يشيعون (البلبلة)، التي ترددت في الفقرة ذاتها مرتين، ولا ريب كما يوجد

مؤيدون لكل جديد هناك القوى القديمة المعارضة ، وهذه سنة من سنن التاريخ، والأيام الأربعة والسبعون من حكم (اللجنة الشعبية العليا) لم تكن مفروشة بالورود بل برزت أمامهم الكثير من التحديات ، لكن فورة التغيير، والركوب الاضطراري لبعض رموز حضرموت العسكرية والمدنية للعهد الجديد والآمال العريضة عند الأهالي في مستقبل عروبي أفضل ساعد (اللجنة الشعبية العليا) على الإمساك بزمام الأمور في حضرموت، وتقليل فرص المعارضين في التأثير على الأهالي، وإرباك المشهد.

بقي القول إن وثائق هذه الدراسة غطت جوانب من حكاية الأيام الأربعة الأولى لحكم (اللجنة الشعبية العليا) للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، وما يزال أمامنا سبعون يومًا من الأحداث المتسارعة التي تستحق المزيد من الجهد لمعرفة تفاصيلها، ونأمل أن نتمكن من الحصول على وثائق هذه المرحلة (الملتهبة)، التي حددت مصير حضرموت لأكثر من نصف قرن من الزمان.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(وثيقة صلح وترسيم حدود بين عقلاء (مقادمة) حارات مدينة الشحر ١٩٥٣م)

نص الوثيقة

الحمد لله وبه نستعين على أمور الدنيا والدين، إنه لما كان يوم الاثنين الموافق ٢٢ رجب المبارك عام ١٣٧٢ هجرية الموافق ٦/ ٤/ ١٩٥٣م، وبعد طول النزاع والمشاغبات ما بين حويف مدينة الشحر وهم المقدَّم فرج عبود جنبين وعقلاء حافة عقل باغريب[١] والمقدَّم صالح سعيد باموسى وعقلاء حافة عقل باعوين والمجورة[٢] والمقدَّم مبارك محمود بامكي وعقلاء حافة المجرف[٣] والمقدَّم طاهر عبدالله بامتيرف وعقلاء حافة القرية[٤] والمقدَّم مبارك عوض وانزور وعقلاء حافة الحوطة[٥] والمقدَّم عبد السيد مقمَّر وعقلاء حافة الخور[٦]، وذلك النزاع والمشاغبات بين المذكورين بأسباب حدود الحويف المذكورة وما يتعلق بها وبالأخير فقد اتفقوا المقادمة المذكورين

وعقلاء حويفهم المذكورة الآتية إمضاءاتهم أدناه بواسطة الشيخ حسن قحطان بن النقيب نائب الدولة بلواء الشحر:

١) على العفو والسماح في كل ما جرى بينهم البين من مشاغبات سابقة من قبل هذا التاريخ وأنهم من الآن فصاعد إخوان متَّحدين على كل صلاح للبلاد وأهلها.

٢) الوثائق القديمة التي توجد في حوزة كل حافة من قبل هذا التاريخ بخصوص حدود الحويف ستكون سارية المفعول على البيوت والعائلات التابعة لكل حافة فقط أما الشوارع فأمرها إلى الحكومة التي لها الحق أن تعمل بها ما تشاء.

٣) الحويف المذكورة بصفتها بلدة واحدة ومن الآن وصاعد ستكون أفراحهم وأحزانهم واحدة كما يقتضيه الواجب الإنساني والديانة الإسلاميَّة غير أن المادة (٢) بأعلاه احتفظت في حدود الحويف في البيوت والعائلات وذلك لأجل تقوم كل حافة بموجباتها في الأفراح والأحزان مباشرة لأننا إذا أشركنا الحويف مع بعضها البعض في الموجبات قد يمكن يحصل تساهل بأسباب أن كل حافة تتكل على الحافة الأخرى.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

٤) جميع الألعاب الشعبية التي تدعي لها الحاجة عند الحويف المذكورة في أوقات المناسبات بالعِدَدِ والزفاف والشبواني وغير ذلك فللحكومة الحق في أن تعطي لكلِّ حافة الحرية الكاملة في استمرار الألعاب المذكورة في الشوارع الرئيسية أو غيرها في مدينة الشحر أو بأي طريقة تراها الحكومة مناسبة للظروف والأحوال.

٥) عوائد الزيارة ستكون على حسب عادتها كل حافة بعادتها بالتبعيَّة للمنصب في لوازم الزيارات وما يتعلق بها تحت موافقة الحكومة.

٦) تعهَّدوا المقادمة المذكورين وعقلاء حويفهم الآتية إمضاءاتهم أدناه وألزموا أنفسهم بأنهم من الآن وصاعد إخوان متحابين في الله ورسوله متكاتفين على كل ما يعود به النفع العام على بلدهم ومواطنيهم بكل نصح وإخلاص على الدوام كما قد أشير إلى ذلك في المادة (١) و (٢) بأعلاه.

٧) أي حافة من الحويف المذكورة يحصل منها أي شيء يخالف نصوص هذه الاتفاقية فللحكومة الحق بأن تعاقب مقدَّمها وعقلاءها بالسجن والغرامة وتنفيذ هذه الاتفاقية عليها إجباريا مع حرمانها من جميع عوائد الأفراح وغيرها بدون أن تقبل لها أي مراجعة.

هذا ما اتفقوا عليها المقادمة المذكورين وعقلاء حويفهم الآتي إمضاءاتهم أدناه وتعهَّدوا وألزموا أنفسهم العمل بما ذكر كله ابتداء من تاريخ أعلاه التزاماً صحيحاً صريحاً عن رضاء واختيار وعلم بمدلول ذلك وبالله الاعتماد .

حافة عقل باغريب	حافة عقل باعوين
إبهام المقدَّم فرج عبود جنبين	إمضاء المقدَّم صالح سعيد باموسى
إمضاء العبد بن فرج باحبارة	إمضاء سالمين عمر حمدَّة (بقلم عمر سعيد حمدَّة)
إمضاء محفوظ محمد الصبَّان	إبهام حسن عوض شويع
إبهام سعيد عبدالله باحميد	إمضاء سالم عبدالله حمده
إبهام عمر عبدالله بومهدي	إمضاء سالم مبارك بن صالح
إبهام سعيد عبيد باسويد	إمضاء عمر أبوبكر باشميلة
إبهام عبدالله عوض بامعرفة	إمضاء سعيد سالم باسباع
إبهام سعيد خميس فرحان	إمضاء محفوظ سعيد باشعيب
إبهام علي جمعان باحبارة	إمضاء عبود سعيد حمدون

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

إبهام سالمين فرج دريقان

إبهام عبود أحمد باحنبص

حافة القرية

إبهام المقدَّم طاهر بن عبدالله بامتيرف

إبهام مبروك سالم حنَّين

حافة المجرف

إمضاء عبيد سالم بامسعود

إبهام المقدَّم مبارك عبيد بامكي

إبهام سعيد سالم بن رمدان

إبهام سالم عوض عبولان

إبهام خميس عوض بن دحمان

إبهام عبود صالح بن رمدان

إبهام عبدالله سالم بن دحمان

حافة الحوطة

إمضاء المقدَّم فرج سعيد بَدْيَة

حافة الخور

إمضاء أحمد عوض طيِّب

إبهام المقدَّم عبد السيِّد مقمَّر

إمضاء عوض سعيد الهندي

إمضاء محمد عبدالله بن عقيل

إمضاء عبدالرحمن طيِّب

إبهام سالم خميس برَّعية

إبهام عوض أحمد برَّعية

حضروا على ذلك الشهود الآتية أسماءهم أدناه:

المنصب السيد حسين بن عبدالله العيدروس، المنصب السيد طاهر بن محمد بن إسماعيل، الشيخ صالح بكار باشراحيل، الشيخ علي بوبكر بامعيبد، الشيخ محمد صالح باكرمان، الشيخ فرج عبود مقرم، الشيخ سعد سعيد بن الشيخ سعد ، السيد سالم بن أحمد عيديد، المنصب علي بن أحمد عيديد، المنصب محمد بن علوي الجنيدي، سعيد بن عبدالقادر باكثير.

وقع ما ذُكِرَ أعلاه أمامي

(الشيخ حسن قحطان بن النقيب)

نائب الدولة بلواء الشحر

التاريخ ٢٢/ ٧/ ١٣٧٢هـ الموافق ٦ ابريل ١٩٥٣م

نقل طبق الأصل..

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

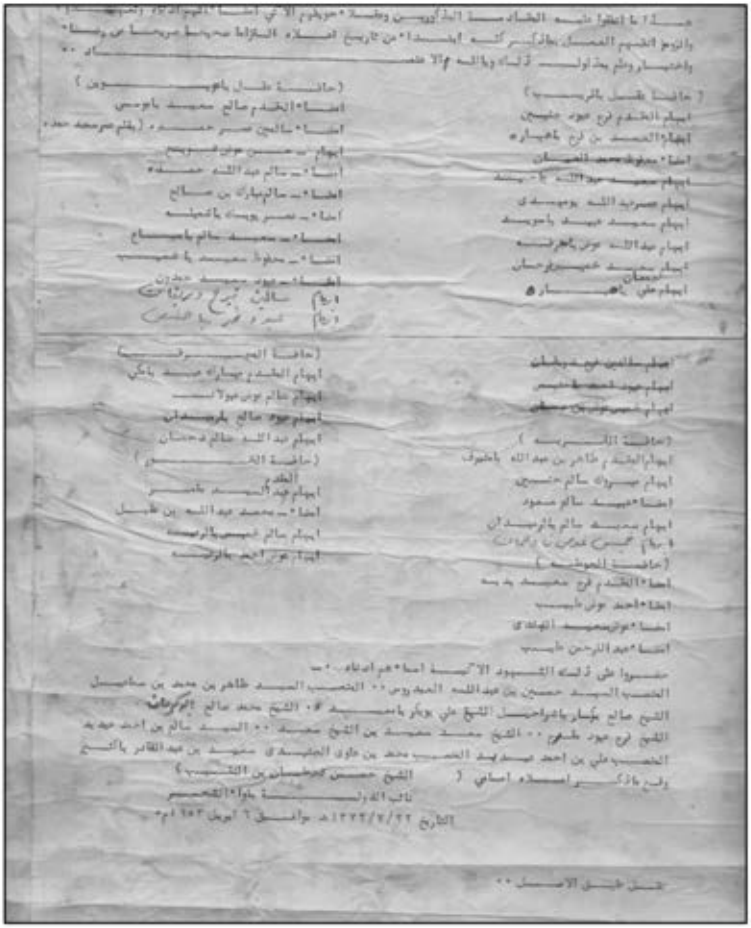

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الدراسة والتعليق

علم التاريخ معني بدراسة الحركة البشرية بكل تجلياتها، وعندما نقول الحركة البشرية نقصد دراسة ماضي الإنسان في كوكب الأرض، فهو وحده الذي له تاريخ بمعنى له حركة تطورية واعية غير غريزية. وقد تعددت الموضوعات التي تناولتها المؤلفات التاريخية العربية والإسلامية، ففي حين حظي التاريخ السياسي بنصيب الأسد من اهتمامات المؤرخين، عُنِيَ البعض منهم بجوانب معينة مثل تاريخ المدن، أو وفيات الأعيان، وهناك من عُنِيَ بتاريخ المذاهب والفرق أو تاريخ الحمقى والمغفلين، وغيرها من الموضوعات. وفي العصر الحديث ومع ظهور المناهج العلمية الحديثة فُتحت مجالات لقراءات عميقة للعلوم الإنسانية بعد أن تفرعت منها علوم تخصصت في دراسة نواح عميقة من الحياة الاجتماعية لما لها من أهمية في فهم شخصية المجتمعات، وهويتها الثقافية.

يدخل موضوع هذه الوثيقة ضمن التاريخ الاجتماعي لمدينة الشحر الحضرمية، وهي محفوظة في مكتبة الوثائق (الإلكترونية)

لمركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر، بعد أن تكرّم رؤساء حارات المدينة (المقادمة) بإعطائها لفريق المركز المختص (برئاسة الأستاذ عادل باعكيم) مع وثائق أخرى مشابهة لغرض تصويرها، وحفظها قبل أن تتلف أو تضيع لأي سبب من الأسباب. والوثيقة المراد دراستها تمّ طباعتها بآلة الطابعة القديمة نقلًا عن النسخة الأصلية، ويعزى ذلك إلى حرص أصحابها على حفظها قبل تعرضها للتلف التام، وقد حافظت النسخة المطبوعة على نص الوثيقة الأصلية، لكنها خلت من توقيع المتعاقدين والشهود للمسافة الزمنية بين كتابة الوثيقة الأصلية والوثيقة المطبوعة و مما يزيد ثقتنا بأصالة نصها أنها تُسُلِّمَتْ من الأرشيف الخاص بمقادمة الحارات الذين ينقلون الوثائق أو يتوارثونها عند عملية تسلم منصب (المقدمة) الاجتماعي التطوعي من المقدم السابق إلى المقدم الجديد للحارة التي تسمى محليًا (بالحافة) وتجمع (حويف). ولعله من المناسب أولاً الإشارة إلى لفظة (الحافة)، التي يقصد بها الحي السكني في المدينة المعروف باسمه، وحدوده،

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

والحافة مفهوم مدني، لأنها لا توجد إلا في المدن، وهي تقارب لفظة الحارة – كما سبقت الإشارة –، التي تطلق على أحياء المدن العربية، وما يزال نظام (الحويف) موجودًا في بعض المدن الحضرمية الأخرى، وساعد على ظهوره اتساع المدن وتعدد أحيائها، لهذا وجدت الحاجة الاجتماعية لتنظيم شؤون الحافة الداخلية من أبنائها ورجالها.

ويترأس كل حافة شخصية من رجالها المشهود لهم بالحكمة وسداد الرأي، ويلقب (بالمقدَّم)، يساعده أربعة رجال، كل منهم يحمل لقب مقدم ربع، أي المسؤول عن زهاء ربع مساحة الحافة وهو يفصل في حيزه الجغرافي. أما المشاكل الشائكة أو التي تتجاوز حدود صلاحياته فترفع إلى المقدم العام ليقول كلمته فيها. أما أصحاب القرى والبلدات الصغيرة غالبًا ما يمثلون كتلة اجتماعية لها ضوابطها الاجتماعية المرتبطة بجوارها القبلي بحكم الحق القبلي للأرض .

احتوت الوثيقة على اتفاق بين مقادمة (الحافات) وعقلائها برعاية حاكم المدينة نيابة عن السلطنة القعيطية وذلك لتحديد الحدود، ووضع حد للمنازعات بين الحافات ، وتتلخص البنود في الآتي:

- إعلان العفو العام.
- تحييد شوارع المدينة عند تعيين الحدود بين الحافات.
- حرية المشاركة في الأفراح والأحزان بين الحويف.
- التأكيد عل حق الحكومة في السماح للألعاب الشعبية للحويف ومعاقبة المخالفين مع الإبقاء على عادة الزيارات لكل حافة.

تعطينا الوثيقة إشارات إلى شيوع ظاهرة النزاع بين أحياء مدينة الشحر، وبواعث هذا النزاع في الغالب يسيرة يصل بعضها إلى حد الطرافة، لاسيما عندما ننظر في أسباب المنازعات بمنظار اليوم، ولعل البنود التي تنص على احترام الحدود والعفو العام وغيرها قد تثير استغراب القارئ العربي من غير الحضارمة، لكن إذا اقتربنا من نظام الحويف في المدن الحضرمية بعامة والشحر بخاصة سنجد وراء ظاهر هذه الأمور أبعاداً غائرة في الثقافة الشعبية المجتمعية، وذات صلة بتنوع جغرافية حضرموت، والتراتب الاجتماعي، والموقف الأهلي من السلطات القائمة، ومن خلال هذه المحددات يمكن تفسير ظاهرة نظام الحويف ووضعها في سياقها الاجتماعي والتاريخي.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

ولتعايش نظام الحويف في المدن مع وجود مؤسسات الضبط الرسمي ربما تبرز تساؤلات من قبيل: ما هو كنه العلاقات بين النظام الشعبي والنظام الرسمي؟ وهل توجد ضرورة لنظام الحويف في المدن؟ وتحيلنا هذه التساؤلات إلى إشارتنا السابقة عن المحددات الضرورية لفهم هذه الظاهرة، فسكان حضرموت يتوزعون في المدن والقرى والهضاب والصحراء، ولا يحمل السلاح الناري منهم إلا رجال القبائل المستقرون وشبه المستقرين، وممن يحمل السلاح أيضًا أولئك المنضوون داخل المدن في كنف السلطات القائمة (نظاميين وغير نظاميين)، ومهمتهم فرض الأمن الداخلي وحماية المدينة من أي اعتداء قادم من خارج أسوارها . أما سكان المدن والقرى من الفئات الحضرية فهم لا يحملون السلاح الناري (البنادق)، وغالبًا ما يكونون محايدين في الصراع السياسي والقبلي بين المتنافسين وعندهم (الدنيا لمن غلب).

كما يدفعنا الحضور الرسمي في هذا الاتفاق إلى المزيد من البحث لفهم طبيعة العلاقات بين نظام الحافات مع المؤسسات الحاكمة،

ويبدو لنا من خلال الاطلاع على عدد من وثائق الحويف أن هناك تناغمًا بين الجانبين، فالجهات الرسمية تعترف بمقدم الحافة وتدرك إيجابياته في المساهمة في حل المنازعات الداخلية، بل يحدث نوع من التكامل عندما تنفذ أوامر مقدم الحافة في سجن المخالفين للنظام ، ولهذا لم يشكل نظام الحويف بوصفه إحدى مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمية أي تعارض مع حكام المدن أو السلطات القائمة، وعندما يحتدم الصراع بين الحويف تتدخل الدولة لتفرض هيبتها ومسؤوليتها في حفظ النظام العام.

وفي زمن الوثيقة (١٩٥٣م) كانت مدينة الشحر تحت حكم السلطنة القعيطية الواقعة تحت الحماية البريطانية، وكانت مشكلات السلطنة وحروبها مع جوارها القبلي قد انحسرت بعد أن ترسّخت دعائم حكمها. أما داخل المدن فقد استمرت (لعبة) الحرب بكيفيات مختلفة بين سكان حافات المدينة، لكنها معارك لا تحمل أبعادًا أو أهدافًا سياسية أو فكرية أو مذهبية، ومن هنا تكمن غرابة هذه الظاهرة التي تقوم على التعصب للحافة لتصير عند الأطراف

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

المتخاصمة وكأنها الكيان المستقل أو الوطن المنشود، وصار لكل حافة شعراؤها الناطقون باسمها وبأمجاد أهلها، وهكذا إذا تقاتلت القبائل بدافع العصبية أو لأسباب اقتصادية فإن صراع سكان المدن ينبع من الانتماء الضيق للمكان في المدينة الواحدة ذات المصالح المشتركة، والتداخل الاجتماعي. لكن يختلف نوع السلاح المستخدم عند الفريقين، فالأسلحة النارية هي المهيمنة في معارك القبائل، أما سكان المدن فيستخدمون العصي وقواعد الاشتباك المباشر .

ومعروف تاريخيًا أنه بعد انحسار السلطنة الكثيرية الأولى في حضرموت ثم سقوطها في غضون العقد الرابع من القرن الثامن عشر الميلادي سقطت معظم المدن الحضرمية بيد القبائل اليافعية التي كانت تدخل من الناحية الرسمية ضمن قوام قوات السلطنة الكثيرية، ولهذا صارت معظم هذه المدن بيد تلك القبائل التي تقاسمت مع القبائل الحضرمية عناصر القوة في المجتمع، ففي حين احتفظت القبائل اليافعية بسيطرتها على معظم المدن ظلت المناطق الشاسعة من حضرموت ضمن نفوذ القبائل وفقًا للحق القبلي

التاريخي المتعارف عليه والنفوذ القبلي بمعنى حق المرعى والتحرك والسكن في مثاويهم ، وعدم السماح باستقرار غيرهم فيها إلا بالاتفاق معهم ، وهذا المشهد سيقربنا لفهم كنه نظام الحافات في المدن، فالذي يحمي المدن هم القوات الرسمية وغير الرسمية، وهؤلاء لا يتدخلون في مشاكل المدينة وصراعاتها الداخلية بين الحويف إلا بما يحفظ الأمن العام للمدينة.

ولهذا كانت الحكومة حاضرة في الاتفاقية بممثلها حاكم الشحر (حسن قحطان بن النقيب) نيابة عن السلطان القعيطي، وهو ما أعطى الاتفاق الصفة الرسمية، و يرمز توقيع الشهود والحضور من الوجاهات من فئتي السادة والمشايخ إلى مباركة المرجعية الاجتماعية للاتفاق ، ودعمها له ، وهؤلاء عادة لا يعدون طرفًا في صراعات القبائل البينية أو سكان المدن الداخلية، بل يقومون بدور المصلحين إذا اقتضت الضرورة بوصفهم من عناصر الضبط الاجتماعي المسموع كلمتها.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وهكذا ألقى نظام التراتب الاجتماعي بظلاله على الحياة الاجتماعية، وارتبط بحسب الوظيفة الاجتماعية لهذه الفئات في المجتمع الحضرمي، فأقطاب الحكم والقبائل يمثلون القوة، وهم الجهة المسلحة في حضرموت، في حين يحتل سادة حضرموت ومشايخها المرتبة الأولى في السلم التراتبي الاجتماعي وليس السياسي ، وهم لا يحملون السلاح – كما ذكرنا - ولكن مما يعزز من مكانتهم الاجتماعية النسب المعترف به اجتماعيًا ودورهم الديني والتنويري في المجتمع . أما سكان المدن الحضر فهم خارج المعادلة السياسية ولا علاقة لهم بالصراع القبلي ، وصارت جغرافية المنطقة المتعارف عليها في إطار المدينة هي مصدر فعاليتهم الاجتماعية حيث نطاق نشاطهم الاقتصادي.

ولعله من المناسب التمييز بين نظام الحارات في المدن العربية ونظام الحارات في حضرموت (الحويف)، ففي مصر على سبيل المثال وكما تروي الأدبيات تبرز عندهم شخصية فتوة الحارة مع عدد من الرجال، ويقوم الفتوة بدور الحامي مقابل إتاوات مفروضة،

في حين مقدم مقدم الحافة في المدينة الحضرمية صوت العقل في منطقته. وعندما تشتد الخصومات بين الحافات وتخرج عن السيطرة يشترك جميع الرجال في الصراع وتشكل الحافة كتلة اجتماعية واحدة، في حين أن نظام الحارات في مصر أقرب ما يكون إلى صراع (الفتوات) المحكوم بقانون القوة والشجاعة الفردية .

وتفصح بنود الاتفاق عن تداخل في الوظيفة الاجتماعية التطوعية بين أبناء الحافات، فكل حافة تجد أن من حقها القيام بواجب خدمة أهاليهم في مناسبات الزواج وحالات الوفاة بإشارة من مقدم الحافة، ويعدون أي مساهمة من الحويف المقابلة تعديًا على (حقوقهم السيادية)، مما يجعل من التنازع ظاهرة متجددة بين الحويف ، لهذا أكدت البنود على تضمين الضوابط للحيلولة دون تكرارها، واللافت هنا – ولعله الرائع – هو أن سبب الخصومات هو على (حق) الخدمة المجتمعية وليس الأغراض العدائية.

ومن أهم ما سعت إليه بنود الاتفاق هو حل معضلة الاشتباك المباشر بين سكان الحافات الذي يعقب عادة رقصات العدة الشعبية

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الشهيرة عند سكان المدن، فقد كان لكل حافة الحق في القيام برقصاتها الشعبية داخل حدودها، وإذا تطلب الأمر المرور بشوارع الحافة المقابلة فهذا يتطلب موافقة الحافة صاحبة الأرض أو تصريحًا رسميًا من حاكم المدينة، ولأن جغرافية المدن تتحرك مع توسع حركتها العمرانية يتجدد الصراع بين الحويف، وكل طرف يدعي بتبعية الشوارع والزوايا الجديدة لحدوده ، وعلى تأكيدنا على عبثية صراع الحدود وعواقبه الاجتماعية السلبية فإنه جعل للمدن حيوية معينة وأدخل سكانها في سياقات افتراضية فتحت مجالات لخوض المعارك وممارسة فعل الاشتباك.

وتحمل رقصة (العدة) الشعبية إيحاءات تمهيدية لذلك الاشتباك، فهي تؤدى بانتظام الرجال في عدة صفوف، ويستعرض الراقصون مهاراتهم في الرقص بحركات تحاكي مرحلتي الهجوم والانسحاب (الكر والفر) ولحظة الإجهاز بالسيوف على (العدو)، وفي هذه الرقصة الشعبية كما هو في الواقع استبدلت العصي بالسيوف، وتلهب الأشعار والزوامل الارتجالية حماسة الراقصين والجمهور،

وفي الجانب الآخر تستفز سكان الحويف المجاورة وتزيد من احتمالات الاحتكاك ثم الاشتباك خاصة إذا ما حدث خرق لقواعد العبور المتعلقة باحترام حدود الحويف المتعارف عليها.

ومع أن الاتفاق قد حدَّد بنوده في فتح صفحة جديدة بين حافات الشحر المذكورة، وأسس لصلح يحقن الدماء ويؤلف القلوب عن طريق احترام الضوابط التي تضمنتها نصوص الاتفاقية، فإنه أبقى على نظام الحويف التقليدي مما يؤشر إلى احتمالات تجدد النزاع، مثل التمسك بالعادات القديمة في قيام كل حافة بواجب المساعدة والمساندة في حالات الزواج والوفاة والزيارات للأولياء والصالحين مع تأكيد حق المشاركة المجتمعية الاختيارية لجميع أبناء المدينة ، ولكن في تلك الأجواء المشحونة بعلاقات الخصومة يصير من الصعوبة بمكان السيطرة على الأمور بالحد الذي يمنع الاحتكاك بين الإخوة الأعداء؛ لأن جوهر قضية النزاع بين الحويف يتعدى مسألة الخصام والصلح إلى تدني الوعي الاجتماعي وضعف المؤسسة الحاكمة.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وإذا ابتعدنا قليلًا عن العلاقات البينية بين الحويف فإن الجوانب الإيجابية لنظام الحويف يطغى على الجوانب السلبية، ففي ثنايا نصوص هذه الوثيقة نستنتج أن المشاركة في مناسبات الأفراح والأحزان كانت مخصصة لأبناء الحافة كنتيجة منطقية لحالات الاحتقان بين الحويف، لهذا نص البند الثالث من الاتفاق على حرية المشاركة في المناسبات كما يقتضيه الواجب الإنساني والديانة الإسلامية، لكنه تم استثناء خدمة الحافة بموجب البند الثاني بأن تكون خدمة البيوت والعائلات بشكل مباشر منوطةً بأبناء الحافة ذاتها حتى تتحدد المسؤولية ولا يكون هناك اتكال بين الحويف، ويؤسس هذا لما يمكن وصفه بالإدارة الداخلية الأهلية أو التسيير الذاتي للمدن مما يعزز مبدأ المشاركة المجتمعية وثقافة التكافل الاجتماعي والإحساس بالكينونة والدفء الاجتماعي، ومن هنا تكمن النظرة الإيجابية لنظام الحويف بعد انتزاع الشق المتعلق بالتعصب للحافة، وعلى أية حال فقد أسهم نظام الحويف في الحفاظ على تماسك المجتمع عند الأزمات السياسية، وهو بهذا يمثل منظومة شعبية ثابتة داخل منظومة حاكمة متحركة.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(اتفاق بين الجمعدار عبدالله بن عمر القعيطي والمشايخ آل باعمر العموديين ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م)

نصوص الوثائق:

(وثيقة١)

(صحيح عبدالله بن عمر القعيطي)

الحمد لله لما كان يوم الخميس و ١٢ في شهر ربيع آخر عام ١٢٩٩[١] فقد حصل الاتفاق ما بين الدولة المكرم عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي[٢]، والشيخ أحمد وأخيه عبدالله أبناء عبدالرحمن باعمر

(١) يوافق ٣ مارس ١٨٨٢م.

(٢) عبدالله بن عمر القعيطي: من أبرز أبناء الجمعدار عمر بن عوض القعيطي كان له دور كبير في وضع اللبنات الأولى لتأسيس الحكم القعيطي في حضرموت توفي في نوفمبر ١٨٨٨م.

العمودي ساكنين ثلة[٣] بواسطة السيد أحمد بن حسين بن شيخ العيدروس، والشيخ محمد بن عبدالله بن عبدالرحيم بن قويره باوزير والاتفاق في صلاح مخارجت[٤] المشايخ فيما يدعي به المكرم عبدالله بن عمر بن عوض على المشايخ من مساعدتهم مع الكسادي واستيلاه على ثله والسبب تقربت المشايخ فيما يضر آل عمر بن عوض ويصلح الكسادي، وأجابوا المشايخ بأن مساعدة الكسادي وتقربته إلى ثله من قبايلهم بني حسن وعكبري ليس منهم وبعد ذلك طلبوا المتوسطين التكفاه[٥] من المكرم عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، ومن المشايخ أحمد وأخيه عبدالله أبناء عبدالرحمن باعمر وكفوا الكل

(٣) ثلة: من ضواحي مدينة المكلا تبعد عنها ما يقارب خمسة عشر ميلا وهي تنسب لآل باعمر العموديين الذين نزحوا من وادي دوعن إلى ساحل حضرموت في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي واستقروا في البداية في قرية (بويش) التي كانت تسمى حوطة الشيخ باعمر ثم نزحوا منها إلى قرية (اللبيب) ليستقروا بعدها حتى اليوم في قرية ثله.

(٤) مخارجت: إنهاء مشكلتهم.

(٥) التكفاه: الموافقة المسبقة على حكم الوسطاء.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

من المذكورين السيد أحمد بن حسين بن شيخ، والشيخ محمد بن عبدالله بأن ماعرفوه ونظروه فيما يصلح مابين بين المذكورين نظرهم قاطع حق، وشرع ، وفرع، وليس عاد لأحد من المذكورين خيرته فيما استمدوه وعرفوه. جراء ذاك بحال الرضا والاختيار من غير إكراه ولا إجبار وكفى بالله شهيد.

توقيع الشهود

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(وثيقة٢)

الحمد لله وكفا: لما كان يوم الجمعة ١٣ خلت من شهر ربيع آخر عام ١٢٩٩هـ[٦] الذي عرفوه المتكفيين وهم: السيد أحمد بن حسين بن شيخ العيدروس، والشيخ محمد بن عبدالله بن عبدالرحيم بن قويره باوزير. على ما تكفوا فيه مابين الدولة المكرم عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، والشيخ أحمد وأخيه عبدالله أبناء الشيخ عبدالرحمن باعمر العمودي فيما ادعى به المكرم عبدالله بن عمر على الشيخ أحمد وأخيه عبدالله وفيما أجابوا به على الدعوى الذي عرف للمتكفيين بأن جميع ما بناه الكسادي من زبون[٧] فهو إلى المكرم عبدالله بن عمر المذكور، وفيما حصل من تقربت الكسادي ومساعدة المذكورين معه باطن أو ظاهر ، ومن جميع ما حصل من المشايخ من تقديم أو تأخير عرفوا للدولة المكرم عبدالله بن عمر بن عوض على

(٦) يوافق ٤ مارس ١٨٨٢م.

(٧) زبون: الحصن الصغير (الكوت).

المشايخ أربع حشامات[٨] والحشامة مائة وعشرين قرش صح جملة ذلك أربعمائة وثمانين قرش شلوا المتكفيين حشامتين مائتان وأربعين قرش[٩]. الباقي مائتين وأربعين قرش بنظر المتكفيين والذي عرفوه للشيخ أحمد، وأخيه عبدالله على المكرم عبدالله بن عمر بن عوض المذكور بأن يعطي للمشايخ بيتهم الذي استبده الكسادي منه إكرام لهم وما كان للمشايخ من مال في ثله مشترى أو بهبة ونذيره من مالك يملكه فهو لهم وما كان مستبدينه من غير حقيقة منهم أو غيرهم ليس لهم ذلك ومرد ذلك للمكرم عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، وعلى المشايخ الجهد في كل ما يصلح آل عمر بن عوض

(٨) حشامة: مصطلح ظهر لنا من خلال السياق بمعنى الغرامة، وقد تكون لفظة محلية متعارفاً عليها تصف المبلغ المستحق عند التحكيم عندما يصل إلى ١٢٠ ريال بالحشامة.

(٩) قرش: العملة المتداولة وقتئذ هي الريال النمساوي وهو عملة الملكة (ماريا تريزا) ويعرف محليا بالريال الفرنساوي وأحيانا (الفرانصة) أو القرش وقد حظيت هذه العملة بالقبول العام وذلك لمحتواه الفضي، واستمر استخدامه في منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي واستمر التداول به في حضرموت حتى الحرب العالمية الثانية.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

بن عبدالله القعيطي في قبايلهم ومن حيث يصل نفعهم قرب أو بعد ليس يعتذرون ويرون ما يصلح لآل عمر بن عوض كما يرونه لأنفسهم. هذا ما عرفوه ونظروه المتكفيين فيما يصلح بين المذكورين وعلى الكل الله حميل، وكفيل بما شمل ذلك الخط وكفا بالله شهيداً.

توقيع الشهود

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(وثيقة ٣)

وبعد لما كان يوم الأحد ١٥ خلت من شهر ربيع آخر ١٢٩٩هـ[١٠] فقد حصل الطلاب فيما عاده متبقي من ناصفة الحشامة، وهي الحشامتين مائتين وأربعين ريال[١١] طلب الشيخ أحمد وأخيه عبدالله أبناء عبدالرحمن باعمر العمودي ومقدمين الذكر المتوسطين السيد أحمد حسين والسيد أبوبكر بن سالم آل العيدروس، والشيخ محمد بن عبدالله، والشيخ عمر بن غوث آل باوزير، ومبارك باسعيد باقديم، ومن حضر في المجلس المسامحة فيما عاده متبقي وصار السماح للمشايخ ولمن ذكر ، ومن المكرم عبدالله بن عمر بن عوض المذكور وليس عاد بقي شي مما ذكر بطرف المشايخ المذكورين قال ذلك وأقر بما ذكر أعلاه.

عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي

(١٠) ٦ مارس ١٨٨٢م.

(١١) ريال: ينظر: هامش ٩.

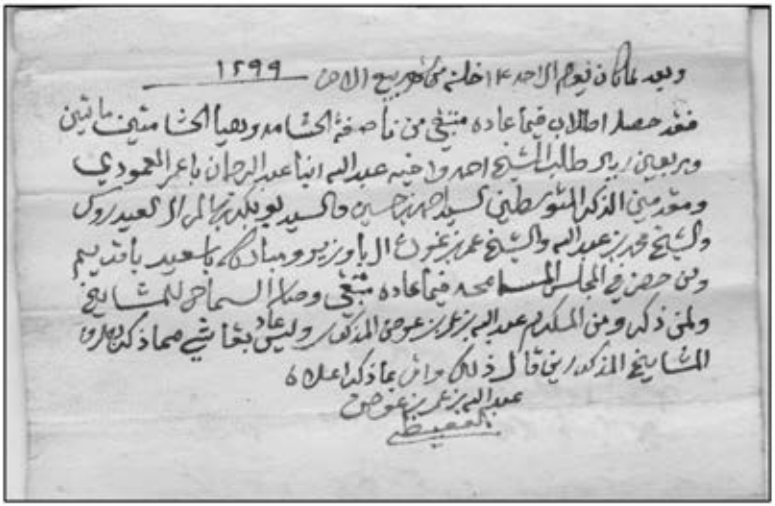

وبعد ما كان يوم الاحد ١٤ خلت من شهر ربيع الاول ١٢٩٩
فقد حصل اطلاق فيما عاده مبتغى من ناصفة الخامس ومئتين
وبربعين ريال طلب الشيخ احمد واخيه عبدالله ابنا عبدالرحمان باعر العمودي
ومعدمين الذكر المتوسطين كسيد احمد بن حسين والسيد يوسف بن السيد عمر
والشيخ محمد بن عبدالله والشيخ عمر بن عوض الباوزير وعباد كاباعبيد باقديم
ومن حضر في المجلس المسامحه فيما عاده مبتغى وصلا السماح للمشايخ
والمذكورين ومن المسلم عبدالله بن عمر بن عوض المذكور وليس عليه بقاشي مما ذكر
المشايخ المذكورين قال ذلك وعاش عاذكر اعلاه
عبدالله بن عمر بن عوض
القعيطي

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الدراسة والتعليق:

عثرنا على هذه الوثائق الثلاث ضمن الأرشيف الخاص للمنصب الشيخ محمد حسين سعيد باعمر العمودي (شيخ قبائل العكابرة وبني حسن) وهي نسخ أصلية، وقد نشرت الوثيقتان الأولى والثانية بحسب تسلسل تاريخها في ملاحق كتاب (المكلا عروس البحر الحضرمية)[١٢] ومصدرها المركز اليمني للوثائق بالمكلا رقم (٣٣/ ٨ - ٢٧/ ٢) ووردت هذه الوثائق في سياق التناول التاريخي العام لموضوع الكتاب بعد التطورات السياسية التي شهدت سقوط مدينة المكلا بيد القعيطيين في نوفمبر عام ١٨٨١م، وليس بغرض دراستها وتحقيقها، وعند المقارنة بين نسخ وثائق المنصب العمودي وبين نسخ وثائق المركز اليمني لاحظنا اختلافًا يسيرًا بينهما فيبدو أن كل نسخة كتبت على حدة وذلك لانعدام آلات النسخ وقتئذ لكنها احتفظت بمضمونها، وفي أرشيف المنصب باعمر العمودي

(١٢) ينظر كتاب: سالم عمر الخضر وعبده عبدالله بن بدر، المكلا عروس البحر الحضرمية دراسة جيوبولوتيكية.

وجدنا وثيقة ثالثة مكملة للوثيقتين، وتندرج في السياق نفسه، لهذا رأينا من المناسب ضم هذه الثلاث الوثائق في إطار واحد لأنها من جهة تقدم إضاءات لمرحلة مهمة من تاريخ حضرموت وبخاصة لمدينة المكلا وأريافها، ومن جهة أخرى لوحدة موضوعها والسياق الزمني شبه المتصل إذ لا يفصل بين زمن توقيعها إلا يوم أو يومان وهو انقطاع اقتضته طبيعة الاتفاق كما سوف نرى.

وفيما يتعلق بالجانب الشكلي في النشر فقد سمحنا لأنفسنا في النسخة المطبوعة للوثائق بالتدخل بتصويب بعض الأخطاء الإملائية بما لا يخل بنص الوثائق، ووضعنا علامات الترقيم ليسهل قراءتها ثم إننا حرصنا على نشر أصول الوثائق زيادة في الفائدة ولتسهل العودة إليها، والمقارنة بين النص المطبوع، والنص الأصلي.

وبالنسبة للمجال التاريخي لهذه الوثائق فإنها تعود إلى المرحلة التي شهدت فيها حضرموت احتدام الصراع السياسي بين القوى القبلية والسياسية المتنافسة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي وبخاصة الصراع بين القوة القعيطية الصاعدة، وبين الإمارة الكسادية

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

وحلفائها الذين وجدوا في المشروع السياسي القعيطي تقويضا لتحالفاتهم ومصالحهم ، وقد تناولت الأدبيات التاريخية الحضرمية تفاصيل هذا الصراع الذي تكلل بنجاح القعيطيين في السيطرة على مدينة المكلا ثم على كل مناطق النفوذ الكسادي في الساحل الشرقي لحضرموت ومنطقة دوعن، وفي هذه الأوضاع التي شهدت بدايات ترسيخ دعائم الحكم القعيطي أبرمت هذه الاتفاقيات لتعزيز السيطرة القعيطية على مدينة المكلا وأريافها.

تضمنت الوثيقة الأولى الدعوى التي تقدم بها (الجمعدار) عبد الله عمر القعيطي على المشايخ آل باعمر العموديين، وذلك باتهامهم بمساندة الكسادي ضدهم، ورد آل باعمر الرافض لهذا الاتهام، ثم قبول الطرفين لحكم الوسطاء بشكل نهائي. أما الوثيقة الثانية فقد ورد فيها نص الحكم في القضية المشار إليها في الاتفاقية الأولى الذي جاء على النحو الآتي:

- التأكيد على أن ما بناه الكسادي من زبون (حصون صغيرة) فهو للقعيطي.

- الإدانة الضمنية بمساعدة آل باعمر للكسادي وتغريمهم ٤٨٠ ريال ماريا تريزا.

- تسليم القعيطي بيت آل باعمر العموديين لهم الذي وصفته الوثيقة بالبيت الذي استبد به الكسادي.

- احتفاظ آل باعمر بأملاكهم الخاصة سواء ذلك بحكم الشراء أو الهبة أو النذر.

- التزام آل باعمر بكل ما يصلح القعيطيين.

وشملت الوثيقة الثالثة تأكيد قبول القعيطي إسقاط ما تبقى من الغرامة على آل باعمر، وإذا اختزلنا موضوع هذه الوثائق بكلمات معبرة فإنها تدور حول موضوع واحد بمفاهيم ثلاثة : (الدعوى – الحكم – العفو) وقد تعمد الوسطاء مرور الاتفاق على ثلاث مراحل أو وثائق لتأخذ العدالة مجراها – ولو بصورة شكلية– وإلى نهاية يبدو أنها متفق عليها. وكما تعكس لنا هذه الطريقة في التقاضي وحل المنازعات بساطة المجتمع الحضرمي ، فإنها تشير إلى منظومة

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

القيم الاجتماعية المتعارف عليها وأثرها القوي في تقريب وجهات النظر في مجتمع غابت سلطة الدولة عنه خارج المدن والحواضر لهذا كان الحكم أقرب إلى الاتفاق بين القعيطيين وآل باعمر أكثر منه دعوى يريد منها القعيطي إثبات حق يدعيه أو فرض شروط ملزمة. كما أنه اعتراف ضمني من آل باعمر العموديين وحلفائهم بالعهد الجديد الذي فرضه الانتصار القعيطي على أمير المكلا النقيب عمر الكسادي.

وقد زخرت الوثائق بمصطلحات وألفاظ عامية لها دلالاتها في الثقافة المحلية مثل (مخارجت- الدولة المكرم- الشيخ – السيد- التكفاه – زبون - حشامات- قبايلهم-)..إلخ .

وقد عرفنا بعض هذه الكلمات في الهامش، وتجدر الإشارة إلى دور الوسيط في حل المنازعات الذي تقوم به أسر من تراتبية سادة حضرموت، ومشايخها وذلك لما لتلك الأسر من مكانة اجتماعية معترف بها وتحترم وساطتها وقراراتها، وتحيل لفظة السادة غالبا في الثقافة العربية الإسلامية إلى من ينتسبون إلى آل البيت النبوي أما

(مصطلح) المشايخ في حضرموت فيشير إلى دلالة تراتبية للأسر التي ترفع أنسابها إلى الصحابة أو إلى الدوحة الهاشمية وهم يقومون بالدور نفسه الديني والتعليمي والإصلاحي في المجتمع. أما لفظة الدولة المكرم فهو لقب تفخيمي غير رسمي لكنه يحيل إلى مكانة افتراضية عليا في السلطة قبل أن يتخذ القعيطيون لأنفسهم اللقب الرسمي (السلطان) ابتداء من عام ١٩٠٢م بموافقة السلطات البريطانية في عدن.

وتكمن الأهمية التاريخية لهذه الوثائق في الآتي:

١-أسست للبدايات الصحيحة في خطوات القعيطيين الطموحة في تحقيق مشروعهم السياسي وذلك بالتعامل المرن مع الجوار القبلي ورموزه لمدينة المكلا، وهي سياسة سار عليها القعيطيون في امتداداتهم الجيوسياسية لتوسيع نفوذهم في مناطق واسعة من حضرموت، ومما عزز من تلك السياسة اعتمادهم على رموز من سادة حضرموت ومشايخها الذين غالبا ما يتحركون في ذلك من أهداف إصلاحية واعية لأهمية وجود الدولة أو ما يرمز إليها في مناطق الأرياف.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

٢-سجلت تسليم بقايا الحكم القديم (الكسادي) من أملاك وحصون في أرياف مدينة المكلا إلى الحكم الجديد (القعيطي) وهي بهذا أشّرت إلى بروز مرحلة جديدة في تاريخ حضرموت ببزوغ نجم أسرة حكم فتية ، وأفول أخرى.

٣- حافظت نصوص الاتفاقيات على التوازن في العلاقات بين الأطراف فقد مزجت نصوصها بين التأكيد على هيبة الحكم الجديد واستحقاقاته، وإظهار مرونة قراراته (العفو عند المقدرة) وفي الوقت نفسه حافظت على رمزية منصبة المشايخ ومكانتهم بوصفهم واجهة اجتماعية من المهم كسبها أو في الأقل تحييدها. وتشير النهاية السعيدة لهذا الاتفاق إلى حنكة المحكّمين ورؤيتهم المستقبلية في التركيز على ديمومة السلام المجتمعي لهذا حرصوا على سرعة التسوية بين الطرفين في ثلاث جلسات خلال أربعة أيام اقتضى السياق تقسيمها على ثلاث اتفاقيات – كما أشرنا - لتكتمل عناصر الاتفاق بالشكل المنطقي أو السلس. وإذا ألمحت الاتفاقيات إلى

رغبة عند آل باعمر العمودين للقبول بالأمر الواقع بما يحفظ كرامتهم ومكانتهم الاجتماعية، فإن عدم تشدد الحكام الجدد وتنازلهم عن الغرامة المستحقة لهم ينطلق من رؤية سياسية سليمة تؤسس لما بعد هذا الاتفاق.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

(خطاب موجه من وزير السلطنة القعيطية بالنيابة إلى رئيس الجمارك بالنيابة ١٩٥٧م)

نص الوثيقة

السكرتارية –المكلا رقم ٤٨ / ١٨ / ١٦

٢٦ شوال ٧٦هـ الموافق ٢١ مايو ١٩٥٧م

حضرة المكرم رئيس الجمارك بالنيابة المحترم

تحية:

أفادنا عزة المستشار المقيم أن لديكم بندقية وردت من عدن باسم الكولونيل كاهون، فضلا اسمحوا بخارجها [بإخراجها] من الجمرك بدون رسوم لأنها بندقية حكومية.

وزير السلطنة بالنيابة

التوزيع:

- نسخة لعزة المستشار المقيم بالنيابة إشارة إلى مكتوبه رقم ٦٤/٤٣/ المؤرخ ١٩٥٧/٥/٧م وليتكرم بإرسال البندقية إلى العبر.

- لرئيس المحاسبين للعلم وليدفع إلى المستر ماني ١٢/٥٠ شلن مقابل ما صرفه في عدن في الحصول على الترخيص بإرسال البندقية المذكورة من عدن إلى المكلا.
- للمستر ماني (بالمستشارية- بالمكلا) للعلم
- نسخة للحسابات.
- للملف السري رقم ٢/٦/١٩٥٦م.

م٧ / ح م

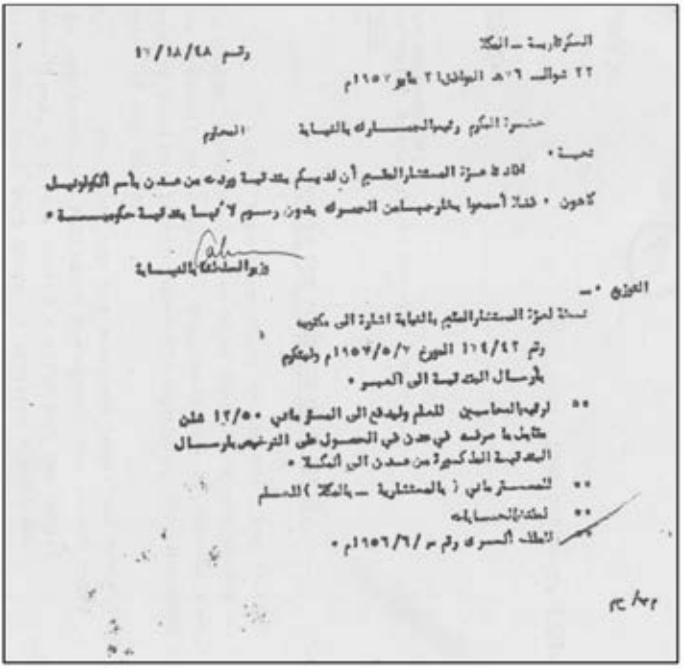

السكرتارية - المكلا
رقم ٤٨/١٨/١٠
٢٢ شوال ١٣٧٦هـ الموافق ٢ مايو ١٩٥٧م

حضرة المكرم رئيس المحفوظ
تحية ٠
الاد عزة المستشار العظيم أن لديكم بندقية وردت من عدن باسم الكولونيل كاهون ٠ فنلا أسمحوا بالافراج عنها دون رسوم لأنها بندقية حكومية ٠

وزير المعارف بالنيابة

المعزز ٠-
نسخة لعزة المستشار العظيم بالنيابة اشارة الى مكتوبه
رقم ١١٤/٤٢ المورخ ٧/٥/١٩٥٧م وبحكم
بإرسال البندقية الى العبد ٠
** لرئيس المحاسبين للعلم وليدفع الى المستر ماني ١٢/٥٠ شلن مقابل ما صرفه في عدن في الحصول على الترخيص بإرسال البندقية المذكورة من عدن الى المكلا ٠
** للمستر ماني (بالمستشارية - بالمكلا) للعلم
** لملف الحسابات
للملف السري رقم س/٦/١٩٥٦م ٠

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

الدراسة والتعليق:

هذه الوثيقة التي نحاول دراستها مختارة من الأرشيف الإداري الرسمي للسلطنة الحضرمية القعيطية في عهد حكم السلطان عوض بن صالح القعيطي (١٩٥٦ -١٩٦٦م)، وتعود إلى عام ١٩٥٧م وهي مكتوبة بآلة الطباعة على ورقة عادية، خالية من الإشارات الرسمية التقليدية مثل الختم أو الشعار الرسمي التي يكون عادة أعلى الأوراق الرسمية ، وتتجلى صفتها الرسمية من توقيع وزير السلطنة بالنيابة أسفل الخطاب، ومن صفة جهة الإصدار المكتوبة أعلى الوثيقة (السكرتارية –المكلا)ومن الترقيم المتسلسل لها، وأيضًا من تعدد الجهات الحكومية المرسلة إليها. ويقصد بالسكرتارية مبنى الدوائر الحكومية الذي فيه مكتب وزير السلطنة الذي كان يطلق عليه لقب (السكرتير) بعد أن تولى منصب (الوزارة) سيف بن علي البوعلي (١٩٣٩م – ١٩٥٠م)، ثم أعيد لقب الوزير في عهد القدال سعيد القدال في مايو ١٩٥١م، واستمر حتى سقوط السلطنة القعيطية عام ١٩٦٧م، وكان القائم بأعمال الوزارة بالنيابة المستر جهان خان.

وقد وردت في الوثيقة إشارات لمناصب رسمية وبعضها قرنت بأسماء أصحابها منها:

- وزير السلطنة بالنيابة.
- المستشار البريطاني المقيم.
- رئيس الجمارك بالنيابة.
- رئيس المحاسبين.
- الكولونيل كاهون.
- المستر ماني.

وتواجه الباحث في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر- لاسيما عند قراءته مثل هذه الوثائق الرسمية - مصاعب كثيرة في تحديد أسماء الشخصيات الاعتبارية، فعادة يكتفى فقط بذكر المنصب الرسمي، وإذا قلل البعض من أهمية ذكر الأسماء بحجة أن ذلك لا يؤثر على فهم السياق العام لمضمون الوثائق فإنها عند المؤرخ المدقق لها دلالاتها وهو يسعى في الشوارد وما بين السطور.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

فعلى سبيل المثال تضمنت الوثيقة إشارات إلى السلَّم الوظيفي والعناصر القابضة على زمام الأمور في السلطنة القعيطية، فمن الأشخاص الستة الذين وردت أسماؤهم في الوثيقة نلاحظ أربعة أشخاص غير عرب، منهم ثلاثة بريطانيين وواحد باكستاني، هذا الحضور الأجنبي اللافت يشير إلى خلل وظيفي ويعطي مؤشرًا أولياً على السيطرة الأجنبية على مقاليد الأمور على حساب أهل البلاد في زمن الوثيقة (١٩٥٧م).

كما حفلت الوثيقة بذكر ألقاب رسمية وتشريفية وعسكرية، مثل: صاحب العزة المستشار أو لعزة المستشار المقيم ، كما وردت لفظة الوزير وهو يقابل رئيس الوزراء في الدول الحديثة. ولبساطة النظام الإداري للسلطنة اتخذت المناصب ما تحت الوزير لقب الرئيس (رئيس الجمارك – رئيس المحاسبين)، أما المسؤول الأول عن التعليم فيلقب بناظر المعارف، وجاء في الوثيقة ذكر الرتبة العسكرية للكولونيل (كاهون) وتحصل (ماني) على اللقب الشائع (مستر) ولعله من الموظفين المدنيين أو الاستخباراتيين الذين يتحفظ

عادة عن ذكر رتبهم العسكرية. ومن الأمور التي تستحق التوقف أن ثلاثة من المناصب التي ذكرت في الوثيقة يشغلها أصحابها بالنيابة، وهي: المستشار، والوزير، ورئيس الجمارك. وربما ستكون لكل حالة ما يسوّغ غيابها بين الإجازة السنوية، أو السفر، أو التقدم لطلب التقاعد، كما هو حال الوزير القدال سعيد القدال فقد ظل منصبه شاغرًا إلى أن عين الوزير بالنيابة (جهان خان) بمنصب الوزارة في عام الوثيقة نفسه.

إن مضمون الخطاب كما في نص الوثيقة موجه من وزير السلطنة بالنيابة بخصوص بندقية رسمية باسم الكولونيل (كاهون)، وذلك للسماح بإعفائها من الضرائب؛ لأنها كما جاء في نص الوثيقة (بندقية حكومية)، لا تخضع للرسوم الجمركية. وإذا حيدنا موقفنا من الوجود البريطاني في حضرموت بموجب معاهدة الاستشارة ١٩٣٧م ووضعنا الوثيقة تحت مجهر البحث والتأمل فإننا يمكن أن نخرج بالإشارات الآتية:

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

١- بينت الوثيقة عن قدر من الاحترام لسيادة القانون في السلطنة القعيطية، فالمستر (ماني)على رمزيته في نظام الحكم وقتئذ فإنه امتثل لنظام الجمارك وقبل حجز البندقية دون مشكلات؛ لأنه كما يستنتج ضمنيًا من الوثيقة لم يقدم للموظف المختص ما يثبت رسمية البندقية، فتعامل ذلك الموظف بمهنية عالية تؤشر إلى الانضباط الإداري .

٢- أخذت عملية تحرير البندقية الطابع الرسمي الروتيني، فالمستشار البريطاني لم يخاطب رئيس الجمارك، بل وجه خطابًا للوزير بالنيابة لإطلاقها، ولم يعد عملية الحجز (إهانة للذات البريطانية)، بل تابعت الوثيقة طريقها الإداري (نحو التحرير) بحسب السلم الوظيفي وجهات الاختصاص.

٣- وردت في الاتفاقية إشارة لعملة الشلن الشرق أفريقي، الذي حلَّ بدلً امن الروبية الهندية منذ عام ١٩٤٨م بعد استقلال الهند عن التاج البريطاني، وجاء سياق ذكر عملة الشلن عند الإشارة إلى

تحصيل مستحقات للمستر (ماني) لدفعه من جيبه الخاص رسوم خروج البندقية من المستعمرة عدن عاصمة المحميتين الشرقية والغربية، ولهذا أرسلت نسخة من الرسالة إلى رئيس المحاسبين ليأخذ الصرف مجراه الرسمي أو القانوني رغم ضآلة المبلغ المستحق.

٤- جاء في الوثيقة تأكيد من الوزير بالنيابة على المستشار المقيم بالنيابة بصيغة يمكن وصفها بالمهذبة، وذلك (ليتكرم) بإرسال البندقية إلى منطقة العبر، وذلك حرصًا من الوزير بالنيابة على ضمان سلامة الإجراءات حتى وصول البندقية إلى مقرها الأخير في منطقة العبر بحسب المخاطبات المتبادلة؛ لتصير ضمن ملكية جيش البادية الحضرمي، الذي يخضع كما هو معروف للإشراف المباشر من المستشارية البريطانية في المكلا.

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225

المحتويات

تصدير ٥

* المقدمة ٧

* من وثائق حكم اللجنة الشعبية العليا لحضرموت (سبتمبر ١٩٦٧م).. ١١

* وثيقة صلح وترسيم حدود بين عقلاء (مقادمة) حارات مدينة الشحر ١٩٥٣م ٦١

* اتفاق بين الجمعدار عبدالله بن عمر القعيطي والمشايخ آل باعمر العموديين ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م ٨٣

* خطاب موجه من وزير السلطنة القعيطية بالنيابة إلى رئيس الجمارك بالنيابة ١٩٥٧م ١٠١

* المحتويات ١٠٩

للنسخة الورقية زر WWW.DARALWEFAQ.NET أو كلم 00201008170225